



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تلافكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

زيادة اسمية
وتخفيض فعلي

تتوزع حصة الأجور من الدخل الوطني على بندين أساسيين، كتلة الأجور/الرواتب، وكتلة الدعم. أي حديث عن زيادة الأجور ينبغي أن ينظر في هذين البندين معاً. وبما أن السلطات تتحدث عن رفع للأجور مقابل تخفيض للدعم، فإن رفع الأجور حين يكون تضخماً أي حين يشتري الراتب الجديد مثل ما كان يشتريه الراتب القديم أو أكثر بقليل أو أقل، كما هو الأمر عادة، فإن ما جرى فعلياً وبأحسن الأحوال، هو إبقاء كتلة الأجور على حالها، مع تخفيض إضافي للدعم. أي بوضوح، هو عملية نهب جديدة وإضافية من حصة أصحاب الأجور إلى حصة أصحاب الأرباح.

فلننظر إلى لوحة الأجور ومستوى المعيشة بعد مرسوم زيادة الرواتب الأخير، والذي ترافق مع حملة رفع أسعار رسمية بالدرجة الأولى وغير رسمية تالياً، أي مع حملة جديدة على ما تبقى من الدعم.

• قبل «الزيادة»، كان الحد الأدنى لمستوى المعيشة لأسرة من 5 أفراد حوالي 4 ملايين و100 ألف. بعد «الزيادة» أصبح هذا الحد هو حوالي 6 ملايين 490 ألف، علماً أن هذا الرقم يعكس فقط اللحظة الراهنة، والمؤكد هو أن الأسعار لم تستقر بعد الإجراءات الأخيرة وستواصل ارتفاعها السريع خلال الأيام والأسابيع القليلة القادمة.

• قبل «الزيادة» وبعدها فإن الحد الأدنى للأجر، بافتراض عمل شخصين في أسرة من 5 أفراد، يغطي بحدود 5% فقط لا غير من التكاليف الأساسية للمعيشة. مرة أخرى، حساب التكاليف هذا هو بعد أسبوع واحد من الزيادة، والأسعار تواصل صعودها وسرعان ما سيتم التهام الفرق البسيط الذي حصل في القيمة الشرائية للأجر، وربما ستتحدر قيمته الشرائية دون قيمته السابقة قبل الزيادة.

ودون تعقيد في الحسابات، «تفرد قاسيون في عددها هذا ملفاً كاملاً لهذا الشأن»، فإن ما جرى باختصار هو أن كل تخفيض للدعم جرى خلال هذه الفترة، وكل رفع للأسعار، قد جرى فعلياً دون أي تعويض. وكل ليرة سورية تم اقتطاعها من الدعم، ذهبت مباشرة لحصة أصحاب الأرباح ولم يذهب منها شيء لأصحاب الأجور. بالتوازي مع هذه المصائب التي تقع تبعاً على رؤوس الـ90% من السوريين، يواصل سعر صرف الليرة السورية انهياره بتسارع غير مسبوق. وبات رقم 15000 ليرة سورية للدولار الواحد مجرد خط تأشيري للانهيarts القادمة، بعد أن كان سعره بحدود 10000 ليرة للدولار الشهر الماضي فقط!

إنّ الجدل القائم حول السياسات الجارية، ومسرحية تراشق المسؤولين بين الحكومة ومجلس الشعب، تحجب عمداً وبشكل مقصود دور الشريحة الطبقية المهيمنة على قرارات مجلس الشعب والحكومة، ودور البنك المركزي السوري خصوصاً بوصفه أداة أساسية بيد هذه الشريحة.

إنّ السياسات الليبرالية المتوحشة المعادية لعموم السوريين، هي النهج الثابت لدى الشريحة الطبقية المسيطرة، بغض النظر عن تغير الحكومات وتغير مجالس الشعب وأعضائها. هذه الشريحة نفسها، يتضمن نهجها الثابت العمل المتواصل ضد التوجه شرقاً، وضد تخليص الليرة السورية من التبعية للدولار؛ فرغم كل ما تقدمه التوازنات الدولية الجديدة من فرص، إلا أن سلوكها يدل على ارتباطها العضوي بالغرب اقتصادياً بالدرجة الأولى، وسياسياً بالدرجة الثانية.

عند هذا الحد، يصبح من المفهوم تماماً لماذا يتم العمل ضد ثلاثي أستانا، وضد السعي نحو تطبيق العقوبات والحصار الغربي عبر تسوية سورية تركية، ويصبح مفهوماً أيضاً لماذا يتم العمل ضد التقارب العربي مع سورية، وضد مساعي إعادة استقرار ووحدة البلاد.

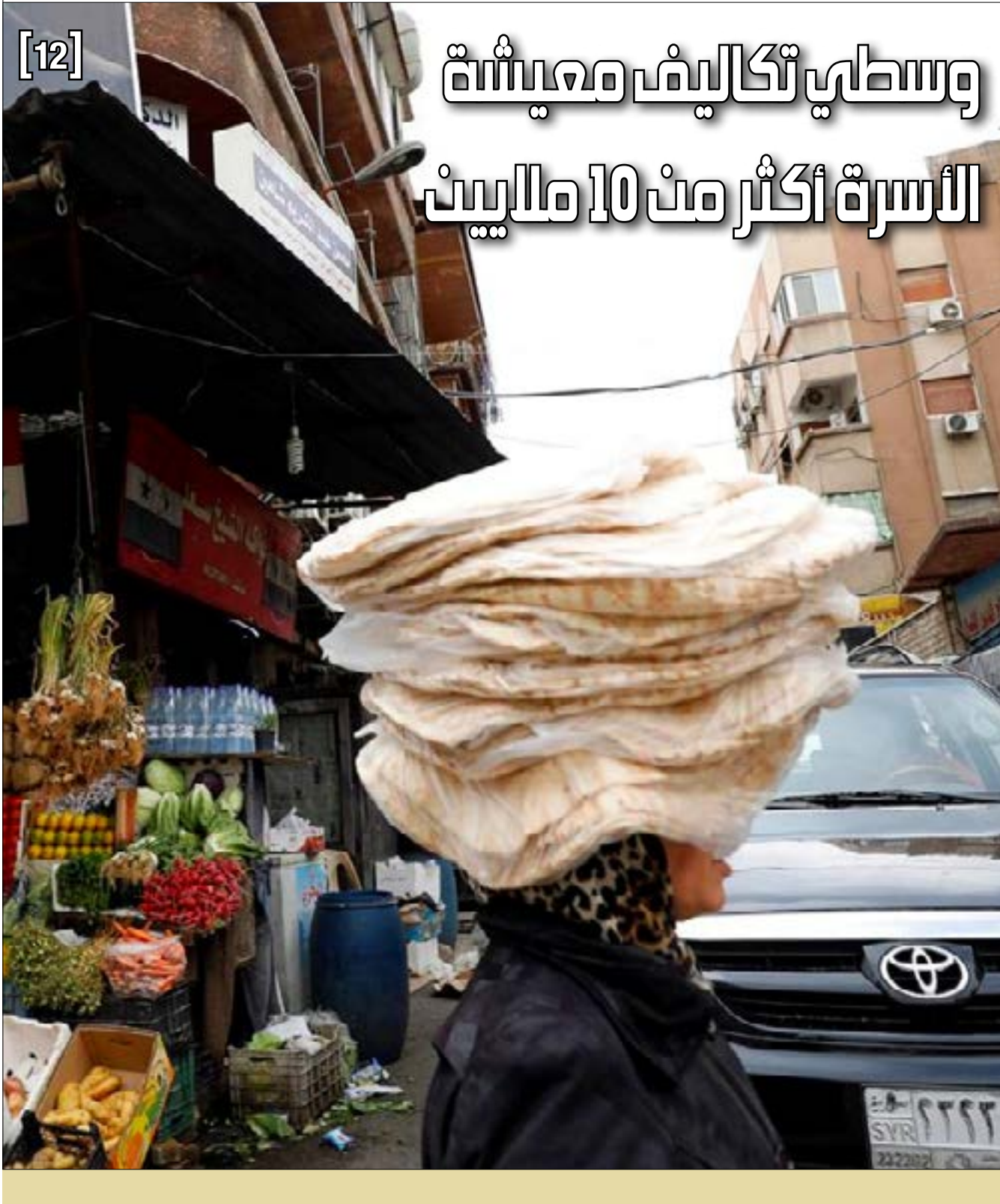
وفوق هذه وذالك، يصبح مفهوماً أيضاً لماذا يجري عمل محمود لشبيطة الحركة الشعبية بموجتها الجديدة حتى قبل أن تقف على قدميها، ويجري بالتوازي العمل على نصب الأفخاخ لها بكل الطرق الممكنة، وعبر المتشددين في كل من النظام والمعارضة على حد سواء.

لا حل اقتصادياً للآزمة الاقتصادية والمعيشية السورية، ولا حل إنسانياً للكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون. الشلل والجلطة الاقتصاديان قد حدثا فعلاً، والحل كان وما يزال حلاً سياسياً عبر القرار 2254 عبر التفاهم بين أستانا والدول العربية الأساسية من جهة، وعبر نمو وتطور الحركة الشعبية السورية بثبات وبالتدريج وبوعي وبتنظيم تستفيد فيه من كل الدروس السابقة التي دفعت ثمنها عذابات لا تعد ولا تحصى...

[12]

وطني تكاليف معيشة

الأسرة أكثر من 10 ملايين



شؤون عربية ودولية

«إفريقيا الشابة»
وعصر التحولات الكبرى

18

شؤون اقتصادية

وفورات رفع الدعم التي جرت
تقارب موازنة 2023 بأكملها

10

شؤون محلية

سياسات تخفيض الدعم والتربح
من الجوع.. نهج تدميري مستمر!

08

ملف «سورية 2023»

الموجة الجديدة:
حذر حرص إصرار تنظيم!

07

ما الهدف من هذه الزيادة؟؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الزيادة الأخيرة.. لزيادة الجوع عند الفقراء

يقول المثل الشعبي «أجبت الحزينه لتفرح ما لقتلها مطرح » وهذا المثل ينطبق على ملايين الفقراء من شعبنا بعد أن جرى تعشيمه بأن الأمور ستتحسن وأن زيادة الأجور التي كانت مرتقبة وأصبحت حقيقة أصبحت حقيقة مرة ستجعلهم بوضع أفضل من الوضع الذي كانوا عليه ولو نسبياً ولكن الحكومة ومن وراءها أكلت الأخضر واليابس ولم تبق ولم تذر وجعلت الناس أكثر بؤساً وكرامتهم أصبحت مهانة أكثر من قبل، لأن الناس أخذت تضرب الأسداس بالأخماس ولسان حالهم يقول كيف سنعيش وكيف سيعيش أطفالنا بهذا الوضع الذي وضعنا به لقد سرقوا منا كل شيء بيوتنا قد هجرنا منها، أولادنا غادرونا بدون عودة، لقمتنا نحصل عليها كمن يحفر بالصخر ليحصل على قطرة ماء ماذا بعد ذلك ماذا في جعبة الحكومة ومن خلفها من خطوات أخرى تعزز موتنا جوعاً وقهراً.

في أحاديثهم الكثيرة التي يدلون بها بأنهم سيدعمون الإنتاج وسيقدمون التسهيلات المطلوبة لذلك ويرفعهم لأسعار المشتقات النفطية اللازمة لكي تسير عجلة الإنتاج بظروفها الصعبة التي يعرفونها ويعرفها القاصي والداني فقد وجهوا بعملتهم تلك رصاصة الرحمة التي في جعبتهم على ما تبقى من منشآت صناعية كانت تعمل بالحد الأدنى من العمل وكانت تؤوي الآلاف من العمال العاملين بها الراضين رغمًا عنهم بما قسم لهم رب العمل من أجور ليعتاشوا ويتدبروا أمرهم بها وعائلاتهم، ولكن بعد الرفع الجنوني لأسعار الطاقة هل ستبقى تلك المنشآت تعمل ويعمل بها العمال أم أن الشوارع ستضمهم إلى أرصفتها كما ضمت من قبلهم الآلاف من العمال الذين سبقوهم ويلتقطون رزقهم كيفما اتفق وبوسائل لا يعلم بها إلا الله.

أصحاب المعامل الذين كانوا يشغلون معاملهم بالحد الأدنى هل ما زالوا قادرين على تشغيلها وفق الأسعار الجديدة للطاقة؟ خاصة وأن تكاليف التشغيل أصبحت أضعافاً مضاعفة عما قبل الرفع، ما هي الحلول التي ستتفتق أذهانهم عنها ليتداركوا خسائرهم الباهظة جراء القرارات الأخيرة يضاف إليها الارتفاع الجنوني الذي وصل إليه سعر الصرف مقابل انخفاض متسارع لقيمة الليرة السورية مما يعني تضخماً كبيراً وتسويقاً للمنتجات يساوي الصفر.

فقراء الشعب السوري عمالاً وفلاحين وحرفيين وأصحاب أجور سيجدون الطريق الصحيح ليدافعوا عن حقوقهم في ثروتهم المنهوبة وإن غداً لناظره لقريب.

■ ادبى خالد

الرسالة من هذه الزيادة ليست تحسين مستوى الرواتب كما تتحدث الحكومة ولكن بحجة زيادة الرواتب تسير الحكومة بخطتها الليبرالية الهادفة إلى رفع الدعم نهائياً عن المواطنين ولزيادة فقرهم ولتتم تغطية الموبقات بحق المواطن لا بد لها من حجة تصطاد فيها عصفورين بحجر واحد كما يقال وهي أنها إذ تؤكد من جهة بأنها بالفعل لا تملك الموارد الكافية لزيادة الأجور، ومن جهة أخرى تبرر سياستها حيث لا بد من خلال زيادة الأجور أن يتم رفع الدعم وطبعاً سينشغل الشعب بموضوع الزيادة وحول ما يثار حولها أنها تكفي أو لا تكفي وسيخسر أن الحكومة مررت هدفها بالتسلسل ورفعت الدعم عن المحروقات وقطاع الطاقة دون أن ينتبه أحد.

الجميع يعلم أن كل التضخيم الإعلامي لموضوع الزيادة والدراسات التي أجريت حولها، هدفها التعمية عن الهدف الحكومي الحقيقي المتمثل برفع الدعم، فالحكومة تحاول الالتفاف على الشعب ومصرة على استغبائه فالحكومة لن

تقدم على أية زيادة تساعد في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين لأنها غير قادرة على مجابهة قوى الفساد ولا تستطيع الاقتراب من أموالهم ولا تريد ذلك حتى أنها تعمل على حماية هذه الأموال وزيادتها عن طريق اختراع قوانين ما أنزل الله بها من سلطان لتبرر نهبهم وتعطيهم الشرعية القانونية متجاوزة الدستور ونصوصه التي تنصف الطبقة العاملة والتي ربطت معدل الأجور بالأسعار وتغيرها.

إذا كانت الحكومة مقتنعة بهذه الزيادات الوهمية فلماذا لم تقدم الحكومة على رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب في القطاع الخاص أيضاً، أم أنها لا تريد إزعاج أرباب العمل؟ ولماذا لم يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال وقبل أن يرسل برقيات الشكر كعادته أن يطالب بزيادة الأجور للقطاع الخاص؟ أليسوا عمالاً ويعيشون نفس الظروف وشروط العمل مع العمال في القطاع العام؟ فلو كانت هذه الحكومة تسعى لمصلحة الطبقة العاملة كما تحاول أن تفهمنا لكانت توقفت عن التمييز بين العمال بين قطاع عام وخاص ومشترك، لا أن تعمل على تفريقهم قانونياً وتنظيمياً كي تؤمن

تشتيت قوى الطبقة العاملة عبر فصل مطالبها عن بعضها البعض لكي يسهل عليها السلب والانتقاص من حقوقهم. لا يمكن بعد كل التجارب مع الحكومات الحالية والسابقة ومنذ بدأ بتطبيق الليبرالية الاقتصادية وبعد أن أوصلت هذه السياسات غالبية الشعب إلى ما دون خط الفقر ولخطر المجاعة أن ننظر تحسين مستوى المعيشة من هذه الحكومات التي تأتينا بحلول من جعبتها الليبرالية، فانتظار الحل من هذه الحكومة أو من غيرها كطبخة بحص، فالأزمة الاقتصادية في البلاد تحتاج إرادة سياسية حقيقية وجادة تقطع بالكامل مع الليبرالية الاقتصادية وتؤسس لنظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية، ويقطع علاقاته بالدولار الذي أنهك السوريين وهذه الإرادة لن تتوافر قبل إنهاء الأزمة السورية عن طريق الحل السياسي وتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 الذي يؤمن للسوريين حقهم في تقرير مصيرهم السياسي وقول كلمتهم، وليختاروا النظام الاقتصادي الذي يؤمن لهم مصالحهم ويضمن لهم معيشة كريمة وأمنة وينجيهم من الموت جوعاً.



الازمة

الاقتصادية

في البلاد تحتاج

إرادة سياسية

حقيقية وجادة

تقطع بالكامل

مع الليبرالية

الاقتصادية

وتؤسس لنظام

اقتصادي قائم

على العدالة

الاجتماعية

المفاوضات الجماعية في المعايير الدولية



تعتبر اتفاقية العمل الدولية رقم 154 المتعلقة بالمفاوضات الجماعية من أهم الاتفاقيات الدولية التي عالجت هذه القضية، وتعتبر أحد الاتفاقيات الأساسية التي تمثل حقوق الإنسان في العمل. وحسب هذه الاتفاقية /154/ فإن المفاوضات الجماعية تهدف إلى- تحديد شروط العمل وقواعد الاستخدام. - تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال. وكذلك تنظيم العلاقات بين منظمة أصحاب العمل ومنظمات العمال.

■ اعداد نيل عكام

شملت الاتفاقية /154/ في مادتها الأولى بأحكامها الخاصة بالمفاوضة الجماعية جميع فروع النشاط الاقتصادي. وبموجب الاتفاقية هذه يتم التفاوض عن كل طرف من طرفي العمل «العمال وأصحاب العمل» عن العمال - نقابة عمالية أو أكثر، كما أن الاتفاقية رقم /135/ بشأن ممثلي العمال نوّهت بأن يمثل العمال في المفاوضات ممثلون منتخبون من قبل عمال المؤسسة، وفقاً لقواعد تنص عليها القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الجماعية، وبشروط أن تتخذ التدابير التي تضمن عدم استخدام وجود هؤلاء الممثلين لإضعاف موقف وأهمية النقابات العمالية التي تمثل هذا القطاع.

عن أصحاب العمل- صاحب العمل أو مجموعة أصحاب عمل، أو منظمة أو أكثر من منظمات أصحاب العمل، ويتوقف ذلك على اختيار أصحاب العمل لأسلوب تمثيلهم. كما نصت الاتفاقية /151/ بشأن علاقات العمل للعاملين في الدولة، على أن تتخذ الإجراءات المتناسبة مع الظروف الوطنية لتشجيع وتعزيز استخدام آلية التفاوض بشأن شروط

الوطنية. - إن الاتفاقيات الجماعية تعتبر ملزمة لأطرافها الموقعين عليها ومن يمثلونهم، وإنه لا يجوز الاتفاق الجماعي إلا إذا كان في ذلك مصلحة للعمال. - توسيع نطاق الاتفاق الجماعي بحيث يشمل جميع العمال وأصحاب العمل في المهنة الواحدة أو في المنطقة على أن يكون الاتفاق شاملاً لأصحاب العمل وعمال لهم قوة تمثيلية كافية. - أن يتاح للعمال الذين يشملهم الاتفاق الاطلاع على نصوص الاتفاقية وإعطائهم فرصة إبداء ملاحظاتهم. - تحديد جهة من أجهزة الدولة تتولى الإشراف على تطبيق الاتفاقية الجماعية. ووضع قواعد لتسجيل الاتفاقية أو إيداعها.

والسماح لهم بدخول أماكن العمل المختلفة التي يعملون بها، أو في أي منشأة أخرى يعمل بها العمال الذين تمثلهم النقابة. فرضت هذه الاتفاقية حمايتهم من أي تصرفات تضر بهم بسبب وضعهم أو أنشطتهم كممثلين للعمال. وتضمنت الاتفاقية رقم /151/ تقديم تسهيلات تمنح لممثلي العاملين في أدائهم لمهامهم. أما التوصية رقم 91/ المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية التي ترمم بين العمال وأصحاب العمل فقد وضعت عدداً من القواعد الخاصة بالاتفاقيات الجماعية منها- ضرورة وضع آلية للتفاوض بموجب اتفاق أو بموجب القانون أو اللوائح

ومنها- تيسير إمكانية المفاوضات الجماعية لجميع العمال وأصحاب العمل. - تشجيع وضع قواعد إجرائية بالاتفاق بين منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. - عدم إعاقة المفاوضات الجماعية لأسباب تتعلق بقواعد الإجراءات الخاصة بها. - تشكيل هيئات ووضع إجراءات لتسوية نزاعات العمل بما يساعد تعزيز المفاوضات الجماعية. ومن ناحية أخرى أشارت الاتفاقية /135/ بشأن ممثلي العمال إلى تقديم التسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم، وذلك من خلال منحهم الوقت الضروري لممارسة نشاطهم دون أن يؤثر ذلك على أجورهم أو حقوقهم،

وظروف الاستخدام بين السلطة العامة ومنظمات العاملين لدى قطاع الدولة. وإيجاد القواعد الضرورية التي تضمن لممثلي عمال قطاع الدولة المشاركة في تحديد شروط وظروف عملهم. ألزمت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمفاوضات الجماعية الدول اتخاذ إجراءات تتلاءم مع الظروف الوطنية بهدف تشجيع وتطبيق آليات وإجراءات واسعة مناسبة للتفاوض الاختياري ومنها الاتفاقيات 98-151-154/ ووضعت الاتفاقية /154/ أنفة الذكر عدداً من الأهداف التي تسعى أطراف العمل إلى تحقيقها، من خلال تشجيع المفاوضات الجماعية

الزمت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمفاوضات الجماعية الدول اتخاذ إجراءات تتلاءم مع الظروف الوطنية بهدف تشجيع وتطبيق آليات وإجراءات واسعة مناسبة للتفاوض الاختياري

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة - إضراب عمال صناعة السيارات تستخدم المفاوضات حول عقود عمال السيارات المتحدّين مع شركات صناعة السيارات، مع اقتراب تنفيذ تهديد الإضراب تسعى نقابة العمال في كبرى شركات تصنيع السيارات في الولايات المتحدة إلى زيادة رواتبهم بنسبة 40% على عقد مدته أربع سنوات ومجموعة من المزايا الإضافية لعمالها البالغ عددهم 146 ألف عامل في شركة Ford وGeneral Motors وStellantis، من خلال تهديدها بتنفيذ إضراب عام عن العمل. هذا وكانت النقابات قد رفضت عرضاً قدمه اتحاد مصنعي السيارات، وحذرت النقابة شركات صناعة السيارات من أن «الساعة تدق» وأن أعضائها في الثلاثة الكبار مستعدون للإضراب العام عن العمل إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق عندما تنتهي عقودهم في 14 أيلول القادم.



إنجلترا توقف مطار برمنغهام بينما يؤمن العمال عرضاً محسناً

تم إلغاء إضراب عام عن العمل من قبل عمال شركات التزود بالوقود للطائرات في مطار برمنغهام بعد أن قدمت الشركة عرضاً محسناً للأجور. عندما بدأ العمال في الاستعداد للبدء في الإضراب، قدمت الشركة عرضاً منقحاً. حيث يتضمن العرض الجديد 9% زيادة في الأجور، ودفعة لمرة واحدة قدرها 750 جنيهًا إسترلينيًا، وجعل العمال المؤقتين دائمين، ورفع مستوى تكنولوجيا الاتصالات. وتم التصويت على العرض وتم قبوله. قال الأمين العام لنقابات «اتحدوا» «لقد تمكن أعضاؤنا من الحصول على عرض محسن من خلال الوقوف بحزم معاً». هذا وكان من المقرر أن يبدأ العمال الإضراب العام عن العمل الثلاثاء 15 آب، الأمر الذي كان سيؤدي إلى اضطراب وتأخير كبير في جميع أنحاء المطار.



كندا - إضراب العمال في مصنع الجعة في جزيرة جرانفيل

يستمر إضراب العمال في مصنع الجعة في جزيرة جرانفيل، في بريتش كولومبيا. هذا ويواصل العمال في مصنع الجعة المضي في الإضراب عن العمل منذ أكثر من شهر. حيث تركّز الخلاف حول الأجور في الشركة المملوكة لشركة Molson Coors Canada. وقال المضربون إن ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم في بريتش كولومبيا هو القوة الدافعة وراء الكثير من الاحتجاجات العمالية في المقاطعة. وأضاف المضربون لم يتمكن من الاتفاق على الأجور. نريد فقط أن نكون قادرين على تحمل تكاليف المدينة التي نعمل فيها. وأفاد أحد العمال، السبب الرئيسي وراء إضراب معظم العمال في هذا الوقت هو أننا نبحث فقط عن أجور عادلة، في واحدة من أعلى المدن في كندا.



أستراليا - النقابات العمالية تنظم اقتراع للإضراب في منصة شيفرون

نظمت نقابات العمال الأسترالية في سيدني تصويتاً للعمال الذين يعملون على خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من أجل الإضراب عن العمل في منصة ويتستون التابعة لشركة شيفرون في 14 آب الجاري حيث صوت غالبية العمال لصالح مثل هذه الخطوة الاحتجاجية، التي دعت إليها النقابات، من أجل زيادة الأجور المنخفضة نتيجة التضخم الحاصل في البلاد، مما أثار الكثير من المخاوف من انخفاض صادرات البلاد من الغاز الطبيعي. هذا وكانت قد قضت لجنة العمل العادل الأسبوع الماضي أن العاملين في منشأة ويتستون التابعة لشركة شيفرون ومنشأة جورجون التابعة لها يمكنهم التصويت للعمال للإضراب عن العمل. من أجل تحسين حقوقهم.

حال الطبقة العاملة من حال فقراء الشعب السوري



في الفترة السابقة لزيادة الأجور، تصاعد الجدل حول قضية هامة لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، وهي هل ستزيد الحكومة الرواتب والأجور للعمال بنسب تردم الهوة بين الأسعار والأجور ولو نسبياً؟

■ محرر الشؤون العمالية

كانت هناك الكثير من الشكوك حول خروج الزيادة على الأجور إلى النور وتكهّنات أخرى بأن الزيادة قادمة ولكن نسبها ضئيلة لا تتجاوز الـ 50% ولكن الحكومة خيبت آمال الطرفين وأعلنت عن زيادة قدرها 100% لتتفأ أعين الحساد والمشكين بإمكانات الحكومة على تحسين الوضع المعيشي وأن الشعب السوري بقلبها وعينيها ولكن حساباتها وتهويلها بحسن الزيادة ذهب أدراج الرياح مع أول قرار لها برفع أسعار حوامل الطاقة، هذا الرفع سيكلف فقراء الشعب السوري عشرات أضعاف الزيادة التي أعلنوها بأنها مكرمة. فكلما أمعنت الحكومة في تطبيق نهجها البعيد عن مصالح الـ 90% من المواطنين يتعمق الفرز أكثر لتتضح الرؤية، ويتبين للطبقة العاملة وفقراء الشعب السوري، الخيط الأبيض من الخيط الأسود، المتمثل بالضرر البالغ الذي يحدثه نهج الحكومة الذي سارت عليه وما زالت تعمقه أكثر، والمتوافق مع مصالح الأقلية، التي همها الوحيد جني الأرباح الطائلة ومركزة الرساميل الكبيرة بين أيديها، حتى أصبحت هذه الأقلية هي من تقرر اتجاهات تطور الاقتصاد السوري، مدعومة بكل ما يلزم

■ قانونياً لحماية مصالحها.

وفي هذا السياق، يأتي العديد من جهابذة الاقتصاد الحكومي الذين نصحوا الحكومة ألا تزيد الأجور والرواتب للعمال في الدولة وفي خارجها، انطلاقاً من حرصهم على «مصالح» العاملين الذين سيتضررون من هذه الزيادة إن حصلت، بسبب أن الليرة السورية ستخفض قيمتها الشرائية وسترتفع الأسعار، وستزيد نسب التضخم، وبالتالي سيفقد من زيدت أجورهم الغاية المرجوة من هذه الزيادة، وهي تحسين مستوى معيشتهم وهم لا يشيرون لا من قريب ولا من بعيد إلى دور النهب والفساد والمضاربة والتحكم بسعر الصرف وأنهم السبب المباشر للتضخم وارتفاع الأسعار. أليس هذا موقفاً سياسياً وطبقياً بامتياز؟ عبر من خلاله «الاقتصاديون» بكل وضوح وصراحة عن ذاك الجدل «الصراع» الدائر الآن في المجتمع، وفي الأوساط السياسية والاقتصادية حول النهج الاقتصادي للحكومة؟ وتحديدًا حول موقفها من قضية الأجور وزيادتها، والتي هي قضية وطنية لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، حيث يتوقف على حلها حلاً حقيقياً، إعادة جزء مما يُنهَب عبر الأرباح إلى المنهوبين عبر الأجور.

التي تملك مفاتيح القرار الاقتصادي، وهذا التعديل المنشود في ميزان القوى يحتاج إلى كل القوى المتضررة من النهج الاقتصادي الليبرالي الذي تسير عليه الحكومة، وفي مقدمة هذه القوى الطبقة العاملة السورية المتضررة وهي الخاسر الأكبر من ذلك النهج. إن حل قضية الأجور وتحسين المستوى المعيشي لأغلبية الشعب السوري هي خطوة ضرورية باتجاه انتزاع الحقوق الاقتصادية والسياسية للطبقة العاملة ولكل العاملين بأجر، فهل تفعل القوى الوطنية والحركة النقابية ما يجب عليها من أجل الدفاع عن أجور الطبقة العاملة وحقوقها وفقاً للدستور؟

والسؤال الهام الذي يحتاج إلى إجابة، وهو برسم النقابات التي فرحت بتلك الزيادة وعبرت عن امتنانها للقائمين على زيادتها بالشكل والقيمة التي ظهرت بها، كيف سيكون واقع حال الطبقة العاملة السورية، إذا ما استمر الخلل الكبير بين الأجور والأسعار على وضعها المزري، وهي بانحدار مستمر هل ستبقى فرحة مهللة أم سيكون لها موقف متناسب مع الضرر الكبير الذي لحق بالطبقة العاملة ولكل الفقراء؟ إن قضية الأجور وزيادتها وفق سلم متحرك مع الأسعار، يحتاج إلى تعديل في ميزان القوى المختل الآن لمصلحة قوى السوق،

أزمة الأجور وإضراب العمال في العراق



■ محمد الفراتي

يقول المسؤولون في أربيل أن بغداد لا ترسل الرواتب. بينما تشهد بغداد نفسها احتجاجات حول الرواتب والأجور والوضع المعيشي في أزمة تشمل كامل البلاد. ويشهد العراق يومياً حدوث التحركات المطلوبة أو العمالية في المدن والأرياف. في ظل تقاذف الاتهامات بين الوزارات والإدارات، وبين بغداد وأربيل. وطالب مئات الموظفين بتعديل سلم الرواتب وتحسين الوضع المعيشي في محافظتي البصرة وميسان خلال اعتصامات أمام مجالس المحافظات. وقال الموظفون، إن هناك من يتقاضى 269 ألف دينار يقابله موظف يتقاضى 400 ألف في وزارة ثانية وهناك من يقبض مليوني دينار في وزارة ثالثة. وطالب الموظفون في سلسلة من الاعتصامات والإضرابات بتعديل سلم الرواتب وإلغاء التمييز. وتظاهر العشرات من فلاحي قضاء المسيب شمالي بابل، أمام مديرية الموارد المائية في الحلة، احتجاجاً على شح مياه الشرب والسقي.

منذ نهاية تموز الماضي وحتى الآن، حدثت العديد من الاحتجاجات المطلوبة في عدد من محافظات العراق بسبب سوء الوضع المعيشي. فيما شهد إقليم كردستان موجة من إضرابات الموظفين بسبب أزمة الأجور في الإقليم وتأخر صرف الرواتب الشهرية.

واعترض عمال النظافة في المثنى مطالبين بزيادة أجورهم. ودخل إضراب عمال النظافة في الفاو الأسبوع الثاني احتجاجاً على خفض رواتبهم بعد التثبيت، الأمر الذي تسبب بتراكم النفايات بشكل كبير في مناطق البلدة. بالإضافة إلى ذلك احتج موظفو الجمعيات الفلاحية في بغداد، على تأخر رواتبهم، التي يتسلمونها كل 45 يوماً. وحدثت مظاهرات في بغداد احتجاجاً على قطع مياه الشرب. وتراجع ساعات تجهيز الكهرباء. حدثت احتجاجات في الناصرية وذي قار وبغداد وصالح الدين من أجل الخدمات. ونظمت نقابة الأطباء في ميسان، وقفة لاستنكار مقتل طبيب مطالبين بتفعيل قانون حماية الأطباء. وطالبت مظاهرات الخريجين في كربلاء بفرص العمل. واعتصم عمال بلدية البصرة وسائقي المثنى بسبب سوء الوضع المعيشي. وفي إقليم كردستان، أضرب موظفو محافظة السليمانية بسبب تأخر صرف الرواتب وشمل الإضراب

أسبوعين. وهددت بعض النقابات العمالية بالدعوة إلى الإضراب العام بعد الإضرابات الجزئية والتحذيرية. وتأخرت حكومة إقليم كردستان في صرف رواتب موظفي القطاع العام لشهري تموز وحزيران، وهي بانتظار الحكومة الاتحادية لإرسال حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية.

إلى الموظفين تأخر دفع الإيجار لمدة شهرين وكذلك فواتير الماء والكهرباء والمولدات والإنترنت وأجور النقل التي تحولت إلى ديون على كاهل الموظفين. شمل الإضراب مدن رائنة وحلجة والسليمانية وجمجمال لمدة 3 أيام، وتواصل الإضراب في بعض القطاعات حتى ستة أيام إلى

موظفي القطاع الصحي «أطباء وممرضين وعمال التنظيف» بالإضافة إلى أساتذة الجامعات وعمال مديرية الكهرباء ومديرية المياه وموظفي المصارف ومعلمي المدارس ودوائر الخدمات. وبدأت موجة الإضراب بسبب تأخر صرف الرواتب لشهري تموز وحزيران، هذا يعني بالنسبة

قرار حدائي في بيئة تقنية متهاكّة!



صدر عن الحكومة بتاريخ 2023/7/9 القرار رقم 1109 القاضي باستيفاء الرسوم الدراسية لطلاب التعليم العالي للجامعات العامة والخاصة، وكذلك أفساط تسجيل الطلاب لدى المؤسسات التربوية الخاصة، من خلال الحسابات المصرفية حصراً، ويعتبر القرار نافذاً من بداية العام الدراسي / 2023-2024 /.

■ سوخت عجيب

فهل تتوفر الإمكانيّة التقنية لتنفيذ مضمون القرار أعلاه دون معيقات وصعوبات بالنسبة للطلاب وبالنسبة للمصارف؟ وهل من الجائز قانوناً أن يتم إلزام بطريقة دفع دون الأخرى، طالما كل طرق الدفع المعمول بها تعتبر قانونية؟ وماذا بشأن العمولات المصرفية التي لم يأت القرار على ذكرها؟

مسوغات وتفاصيل!

يأتي القرار أعلاه تنفيذاً للتوجيهات الحكومية حول تعزيز أدوات واليات الدفع الإلكتروني وتوسيع استخداماتها، بالإضافة إلى أنه خطوة إضافية لتكريس ثقافة الدفع الإلكتروني والحد من التداول النقدي، وكذلك لضبط الحسابات المصرفية للمؤسسات التعليمية الخاضعة للضريبة على الأرباح!

وفي تفاصيل القرار، تلتزم كل من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية بما يلي، استيفاء كافة الرسوم الدراسية لطلاب التعليم العالي للجامعات العامة والخاصة من خلال الحساب المصرفي الخاص بالطالب، ويستثنى من ذلك الطالب الجامعي الذي لم يتم 18/ سنة من عمره - عدم قبول رسوم تسجيل الطلاب لدى الجامعات العامة والخاصة إلا من خلال الحسابات المصرفية حصراً - وجوب قيام كافة المؤسسات التربوية الخاصة «مدارس، معاهد، مخابر... إلخ» بفتح حساب مصرفي عائد للمؤسسة لدى أحد المصارف العاملة، وذلك في حال عدم امتلاكها حساباً مصرفياً - استيفاء أفساط تسجيل الطلاب لدى المؤسسات التربوية الخاصة من خلال الحسابات المصرفية حصراً - تكلف وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي والتربية بمتابعة سلامة تطبيق هذا القرار كل فيما يخصه.

تساؤل مشروع حول المشروعية القانونية!

من الواضح أن القرار ملزم لجميع الطلاب، حيث تقف عملية تسجيلهم على فتح حساب مصرفي لكل منهم يتم تسديد رسومهم السنوية من خلالها، وإلا فإن عملية تسجيلهم لن تستكمل، وبالتالي يصبح مستقبلهم وطموحهم العلمي رهناً بتنفيذ هذا الإلزام!

والسؤال الكبير على السنة غالبية الطلاب يدور حول مشروعية اتخاذ مثل هذا القرار الملزم من الناحية القانونية، وهو سؤال هام وجدي يرسم القانونيين؟

فطرق الدفع المتعارف عليها والمعمول بها ما زالت بغالبيتها نقدية مباشرة، وكافة طرق الدفع المعمول بها تعتبر مشروعة ولا يوجد نص قانوني يلزم المواطنين بطريقة دون الأخرى، وبالتالي فإن مسوغات التحول الإلكتروني في عمليات التسديد لا تبرر اتخاذ قرار بالإلزام بها بهذا الشكل الفج بالنسبة للطلاب، والذي من الممكن أن يشكل صعوبة أو يكون معيقاً أمام استكمال البعض لدراسته الجامعية!

معيقات وصعوبات من المفرق إلى الجملة!

وبعيداً عن الجانب القانوني يبدو القرار حدثاً وإيجابياً بحال توفر البنية التحتية والبيئة التقنية اللازمة لتطبيقه!

فقد أنهى القرار الأعباء التي كانت تتحملها الجامعات والكليات «بالمفرق» في عمليات استلام الرسوم السنوية للطلاب من خلال الصناديق المخصصة لهذه الغاية عبر أمناء ومعتمدي هذه الصناديق في كل منها، ومن ثم تسديدها في الحسابات المصرفية لكل كلية وجامعة حسب الحال، لكنه بأن جبر هذه الأعباء كاملة «وبالجملة» على المصارف مباشرة!

فالحديث يدور عن فتح حسابات مصرفية

لكافة طلاب الجامعات العامة والخاصة في البلاد، وهو عبارة عن رقم مليوني، يضاف إلى هؤلاء أعداد مقاربة من الراغبين بتسجيل أبنائهم في المؤسسات التربوية الخاصة، وكل ذلك خلال فترة التسجيل لأول مرة مع بداية العام الدراسي القادم، والتي بدأت الآن وقد تمتد إلى عدة أشهر قادمة «3 أو 4 أشهر على أبعد تقدير»!

ذلك يعني ضغطاً وازدحاماً بشرياً كبيراً من الطلاب وذويهم على المصارف وفروعها خلال هذا الهامش الزمني الضيق من أجل فتح حسابات مصرفية جديدة تؤمن تنفيذ المطلوب من القرار، بالإضافة إلى الضغط على البنية التحتية والتقنية المتوفرة بكل مصرف، وعلى كادراته وعاملية!

أما المشكلة الأكبر فهي في البنية التحتية العامة المتهاكّة، وخاصة الكهرياء وشبكة النّت، كمعيق إضافي يستهلك عامل الزمن وجهد الطلاب، انتظاراً وتعباً من أجل تنفيذ أول مهمة، والمتمثلة بفتح الحساب المصرفي لكل منهم من أجل استخدامه لتسديد الرسوم السنوية، مباشرة أو من خلال تطبيقات الدفع الإلكتروني التي تتيحها المصارف!

تعهدات رسمية بتبسيط الإجراءات!

مقابل ذلك هناك تعهدات رسمية من أجل تبسيط الإجراءات والمعاملات، اعتباراً مما ورد على الموقع الحكومي الرسمي بهذا الشأن عند صدور القرار، وليس انتهاء بالمصرف المركزي وبقية المصارف العاملة!

فمدير الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي قال عبر الفضائية السورية «إن المركزي سيعمل على تبسيط الإجراءات وتسهيل فتح الحسابات المصرفية كمرحلة أولى من خلال المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف أو المصارف وسيكون هناك وحدات متنقلة متواجدة في الجامعات للمساعدة بذلك وستغذى الحوالات إما من شركة حوالات متعاملة مع المصرف أو المصرف نفسه أو من خلال مؤسسة البريد، مشيراً إلى أن البنية التحتية قادرة على تطبيق هذا القرار ويمكن لأي طالب أو مواطن فتح حساب مصرفي خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمس دقائق».

وكذلك صرح مدير عام المصرف العقاري لصحيفة الثورة بأن «المصرف

يقوم بفتح حسابات لكل من يرغب إضافة إلى توطين الرواتب وفتح الحسابات والخدمات المصرفية الأخرى بصورة ميسرة وهناك توجيه شديد بهذا الإطار من أجل تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية فتح الحسابات التي تشكل قاعدة أساسية لتفعيل الدفع الإلكتروني، وبالنسبة للازدحام المتوقع بالمصرف بمعنى نقل المشكلة من الجامعة إلى المصرف بعد تطبيق القرار، رأى أنه لن يحصل، خاصة وأن المصرف سيقوم بجدولة لتبسيط الإجراءات وهناك كوادر متخصصة بذلك».

فهل ستنفذ التعهدات أعلاه أم سنشهد خلال الأشهر القادمة ازدحاماً على المصارف يدفع ضريبته الطلاب على حساب وقتهم وجهدهم؟! ماذا بشأن العمولات المصرفية؟!

الأمر الإضافي الذي توقف عنده بعض الطلاب، وخاصة طلاب الجامعات الحكومية بغالبيتهم المفقرة «وهؤلاء بمئات الآلاف»، هو ما غاب عن القرار الحكومي وعن التعهدات الرسمية أعلاه حول الرسوم والعمولات الإضافية التي من الممكن أن يتم تقاضيها عبر الحسابات المصرفية المفتوحة لهذه الغاية على حساب الطلاب ولمصلحة المصارف عند فتح الحساب المصرفي أو عند عمليات التحويل المباشر أو الإلكتروني، هل هي نسبة أو مبلغ مقطوع أو سيتم إعفاء الطلاب منها؟!

فمن المعروف أن لكل مصرف تعليماته الخاصة بشأن فتح الحسابات وعمليات التحويل، مع عمولات ذلك المتباينة بين مصرف وآخر!

وبحسب هؤلاء فقد كان من الأولى مقابل إلزامهم بفتح الحسابات المصرفية وعدم قبول تسجيلهم إلا من خلال تسديد الرسوم عبرها اعتباراً من العام الدراسي القادم، أن يتم إعفاؤهم من أية إضافات أو رسوم أو عمولات وبشكل واضح وصريح رسمياً!

فكل مبلغ إضافي مقطوع أو مفروض، مهما قل، بالنسبة للغالبية المفقرة من طلاب الجامعات الحكومية تحديداً، يعتبر عبئاً إضافياً عليهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها، فكيف بحال الإلزام بهذه المبالغ ورهن عملية التسجيل بها، أي رهن مستقبلهم بذلك!

ولعل ما سبق بهذا الشأن يعتبر مطلباً محقاً للطلاب، من المفترض معالجته واتخاذ ما يلزم بشأنه من قرار على المستوى الرسمي منعاً لأي لبس أو غبن!

«التمدن» في الصين: من الرؤى والفلسفة إلى الواقع العملي



من المعروف أن الصين تعمل بشكل مستمر على تطوير البنى التحتية في الداخل، وتشارك في الوقت ذاته من خلال شركاتها في الخارج في تطوير البنى التحتية لكثير من الدول، إلا أن من يتتبع عملية تطوير البنى التحتية التي تتم داخل الصين، يدرك تماماً أن هذا النهوض ليس مجرد بناء مدن جميلة فحسب إنما الأمر أعمق من ذلك بكثير، إذ إن الصين تؤمن بأن تشييد بنى تحتية للمناطق قيد التنمية لا ينهض فقط بالمدن من حيث التكوين الفيزيائي بل يقدم نهضة على المستوى الفكري والثقافي أيضاً، وبذلك يصبح من غير المستغرب أن يبنى في قرية نائية وبعيدة مثل «تسيانغ جيانغ» والتي تبعد عن مركز مدينة مقاطعة «تشونشينغ» حوالي 5 ساعات بالسيارة، مطاراً يصلها بمدن الجوار، هي بالفعل فلسفة تنموية تبدأ بالبنى التحتية وتنتهي بالبنية الاجتماعية.

■ لجيت سليمان

ضعف انتشار العشوائيات

يقلّ انتشار العشوائيات في الصين، فحتى المناطق القديمة هي عبارة عن أبنية طابقية قليلة الارتفاع توحى بالقدم أكثر منها بالعشوائية، وتفسيراً لعدم انتشار العشوائيات فإنه ومنذ تأسيس الصين الجديدة قبل 70 عاماً، شهدت المدن الصينية أسرع عملية تحضر في تاريخ العالم، وهو ما لم يسمح للمناطق العشوائية بالتوسع. إذ أنه وعلى الرغم من وجود بعض المناطق السكنية القديمة، إلا أنها تخضع للتحديث بشكل مستمر من خلال نقل السكان إلى مناطق جديدة مشيدة حديثاً، وتحديث المناطق القديمة. وهو ما يوحي بوجود نوع من العدالة المكانية، إذ تعدّ عدالة التوزيع المكاني من الأسس الجوهرية للاشتراك ذات الخصائص الصينية، وهي الطريقة لتحقيق الازدهار المشترك وضمان تقاسم ثمار التنمية بين الناس. تشير البيانات إلى أنه في نهاية عام 2018، بلغ معدل التحضر للمقيمين الدائمين 59,58%، بزيادة قدرها 48,94 نقطة مئوية عن نهاية عام 1949. ويتوقع أن يصل مستوى التحضر في الصين إلى حوالي 70% بحلول عام 2035 و80% بحلول عام 2050.

وأما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل، فإنه ومنذ عام 1978 أي منذ الإصلاح والانفتاح، دخلت المواصلات في الصين مسار التنمية السريع من خلال تطوير منظومة النقل السككي

وشق طرقاً جديدة. بحلول نهاية عام 2018، وصلت نسبة إجمالي الأميال التشغيلية للسكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد إلى 132 ألف كيلومتر، كما وصل إجمالي الأميال التشغيلية للسكك الحديدية عالية السرعة إلى 30 ألف كيلومتر، ووصل إجمالي عدد الأميال على الطرق السريعة إلى 4,847 مليون كيلومتر. وهذه التنمية المستمرة للمواصلات لا تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تقلل أيضاً بشكل كبير من تكلفة وقت النقل.

«تانجيا لينغ مثالا»

«تانجيا لينغ» هي منطقة تقع على أطراف بكين، كانت تتألف من منازل بسيطة وطرق ضيقة وبيئة فوضوية، إلا أن هذا الحال لم يدم طويلاً، إذ تم إطلاق عملية التحول الشامل لتلك المنطقة في مارس عام 2010، وذلك وفقاً للمبدأ التالي، «إخلاء السكان واستبدال المنازل، والاحتفاظ بالأراضي الصناعية، وتطوير الاقتصاد بشكل جماعي» وبذلك تحولت من قرية نائية تقع على أطراف العاصمة إلى مجتمع حضري حديث. لا بل حتى تحولت المنطقة بكاملها إلى مكان سياحي. يتم العمل على تحديث أية منطقة صينية من خلال اختيار ميزة معينة ومن ثم تنميتها وتطويرها بحيث تصبح علامة مميزة لتلك المدينة، فعلى سبيل المثال فقد تم اختيار «الإضاءة الليلية» كي تكون بمثابة صفة مرافقة لـ «تانجيا لينغ» من أجل ترويجها سياحياً، وبذلك تم اجتذاب عدد من السياح بغية رؤية تلك النشاطات الليلية،

وترافق هذا الأمر مع رفع شعار «ثقافة + سياحة» «تخييم + شواء» كنوع من الشعارات السياحية التي ستساهم مستقبلاً مع العوامل الأخرى إلى دفع المزيد من القرويين لزيادة دخلهم ليصبحوا أغنياء، ورسم صورة جديدة بشكل مشترك لإنعاش الريف. وبغرض تحسين البيئة في «تانجيا لينغ» تم اتباع تدابير مثل توصيل نظام المياه بشكل سليم، والإدارة البيئية لأماكن وجود بحيرات المياه الصغيرة هذا بالإضافة إلى حماية المنحدرات.

فلسفة متكاملة

تتداخل الرؤى التي تقود التوجّه نحو التمدن في الصين، فلأمر جوانب متعددة، منها الناحية القانونية. إذ ينصّ «قانون إدارة الأراضي» على ما يلي، «تطبق جمهورية الصين الشعبية الملكية العامة الاشتراكية للأرض، أي ملكية الشعب بأسره والملكية الجماعية للشعب العامل» وهو ما يؤكّد ضمانه فعالة للبناء الحضري وفقاً لاحتياجات التنمية، تمهيداً لغاية أكبر ألا وهي تعزيز التنمية الاقتصادية وتعايش الناس وعملهم بسلام ورضا.

وأما تخطيطياً، فلا بد من ذكر ما ورد في كتاب «ولد الإصلاح مقومات التجربة الصينية»: «تتبع إستراتيجية التمدن في الصين مبدأً تعدياً، يقصد بإستراتيجية التعددية تلك الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الشاملة والإقليمية للتمدن، فخلال مرحلة التمدن فإن الممدن الكبرى والمتوسطة والصغرى والمراكز تكون جميعها بحاجة إلى التنمية وذلك وفق لمتطلبات التنمية الصناعية، ووفقاً لمبادئ التمايز النسبي والأخذ في عين الاعتبار ظروف التميز في الموارد وحجم السكان ومستوى التنمية الاقتصادية بين المناطق المختلفة، هذا مع الربط بين تنمية المدن العملاقة والكبرى والمتوسطة وبين تنمية المدن الصغرى والمراكز».

من الناحية الجغرافية، في مناطق غرب الصين والتي لم تفتقر إلى التنمية الاقتصادية المتقدمة مع انخفاض نسبي في عدد السكان

فإنه قد تمّ التركيز على الأقاليم المركزية وتنمية عواصم المدن وتحويل المدن الصغيرة إلى مدن كبرى. أما في منطقة وسط الصين، ففي الوقت الذي ازدادت فيه عدد المدن والمراكز فإنه قد تمّ التركيز أيضاً على الأقاليم المركزية وتنمية المدن. وفي المناطق المتقدمة اقتصادياً، تمّ الاستمرار في التوسع في المدن الكبرى والمتوسطة بالتزامن مع العمل على ربط المدن الصغرى ببعضها البعض. وقد تمّ تطبيق المبدأ التالي، عدم المعارضة العمياء لإستراتيجية تنمية المدن الكبرى، وعدم الإفراط في مثالية إستراتيجية تنمية المدن الصغرى، بل يجب التركيز على الربط بين تأسيس المدن الصغرى وتنمية المدن الكبرى. وعملياً فإن تنفيذ خطة التنمية الإقليمية تمت ويتم عبر تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ودفع عملية التقدم المجتمعي من خلال وسائل التقدم التكنولوجي مع الارتقاء بالمستوى المادي والثقافي للسكان، والقاعدة الأساسية لما سبق هي أن تكون إستراتيجية التنمية لمنطقة ما نابعة من المعرفة الدقيقة بظروف المنطقة.

كما لا بد من ذكر مبدأ التكامل بين الأقاليم وفقاً لكتاب «الزلازل الصيني» فإنه يمكن تقسيم الصين إلى نوعين من الأقاليم، المجموعة الأولى ما أطلق عليه «الاقتصاديات شبه المتقدمة» بينما الأخرى هي «الاقتصاديات الناشئة». وهناك تفاعلات تكاملية ديناميكية ومتبادلة فيما بينهما، بحيث يستفيد إقليم ما من تنمية الإقليم الآخر، وهو ما انعكس على تسريع النهوض الصيني.

خاتمة

عندما يُسمح في نشرات الأخبار تقارير حول ضرورة تنفيذ الرؤى والسياسات بدءاً من القول النظري وصولاً إلى الواقع، قد يعتقد كثيرون أن الأمر عبارة عن شعارات، إلا أنه من يأتي إلى الصين يدرك تماماً أن تلك الرؤى وهذه العبارات، هي واقع عملي سبقته النظرية والفلسفة ولحق به العمل على أرض الواقع بشكل فعلي، وما هو واقع التمدن في الصين يشهد على هذا الأمر.

الموجة الجديدة: حذر.. حرص.. إصرار.. تنظيم!



خلال الأسبوع الماضي، شهدت محافظتنا السويداء ودرعا بشكل أساسي، ومحافظات سورية أخرى، بدايات انطلاق الموجة الجديدة من الحراك الشعبي.

■ قاسيون - المحرر السياسي

ضعف المتشددين في الأمور التالية:

أولاً: الوضع الدولي والإقليمي اختلف بشكل هائل بين 2011 و2023؛ فالاستقطاب الدولي الذي كان يعطي المتشددين هوامش واسعة للحركة قد نحا منحى مختلفاً. على الخصوص فإن المتشددين من كلا الطرفين لم يعودوا محل ثقة من أي من الأطراف الدولية أو الإقليمية، وذلك بغض النظر عن تصنيفات «حلفاء» و«أعداء». من لا يزالون معولكين على المتشددين بشكل واضح هم الأمريكيون وحلفاؤهم، وهؤلاء بات تأثيرهم أضعف بكثير مما كان عليه في 2011، وأسهم في إضعافه أكثر وأكثر التفاهم الذي يتعمق بين ثلاثي أستانا من جهة، وبينه وبين الدول العربية الأساسية من جهة أخرى، والذين باتوا يعملون جميعاً تقريباً على صفحة واحدة اسمها 2254.

ثانياً: التجارب المرة التي مرت بها الحركة الشعبية، والأثمان الموهلة التي دفعتها في طورها السابق، لم تذهب عبثاً، بل تحولت إلى دروس واستنتاجات تختمر في عقول وقلوب الناس؛ فلا العنف مقبول ولا الطائفية ولا التدخلات العسكرية ولا العمل الفوضوي غير المحسوب.

هذا كله لا يعني بالضرورة أننا أمام حركة وصلت من النضج والتنظيم ما يكفيها لتحقيق التغيير المطلوب. ولكنه يعني بالتأكيد أن الموجة الجديدة تتلمس خطاها بحذر وبحرص، وليست مستعدة للانزلاق نحو أي من الأفخاخ التي يجري نصبها لها.

وهل يعني ذلك أنها لن تقع بأي من هذه الأفخاخ؟ المؤكد أنها لن تقع بأفخاخ

خلال الشهر الماضي، شهد السوريون سلسلة من القرارات، ابتداءً من «جلسة المساءلة» في مجلس الشعب، ووصولاً إلى قرارات رفع الدعم بشكل شبه كامل عن عدد كبير من السلع الأساسية، والتي لم تلتهم الزيادة الاسمية للرواتب فحسب، بل جعلت القيمة الشرائية للرواتب بعد الزيادة أقل منها قبل الزيادة!

كل هذه الأمور أشعلت الغضب والألم المتراكم في صدور المنهوبين، وبدا لهم الأمر كما لو أن السلطات تهزأ بهم بسلوكها وسياساتها الاقتصادية - الاجتماعية التي لا ترى حلولاً لمشكلاتها إلا في جيوب الفقراء، وتحرم على نفسها وعلى الناس، الاقتراب من جيوب الحرامية الكبار والمتنفذين الكبار التي لم تكف عن الانتفاخ يوماً واحداً رغم العذابات الكبرى التي تمر بها البلاد، بل وعبر تلك العذابات.

حذر وحرص

المراقب لتحركات الناس ضمن بدايات الموجة الجديدة، يمكنه أن يلحظ أن التحركات يحكمها حتى الآن الحذر، ويحكمها أيضاً الحرص قدر الإمكان على استبعاد أشباح الماضي، أي استبعاد أخطاء الموجات السابقة من الحراك الشعبي السوري.

لا شك أن أنصار المتشددين سواء من طرف النظام أو من طرف المعارضة، يتربصون بالحركة، ويسعون إلى جرها نحو النفق القديم نفسه من أجل التحكم بها ومنعها من الوصول إلى أهدافها.

مع ذلك، يبدو واضحاً أن قدرة هؤلاء المتشددين أضعف بما لا يقاس مما كانت عليه قبل في 2011. تتلخص أسباب

قديمة، ولذا ينبغي الانتباه إلى ما يمكن نصبه لها من أفخاخ جديدة. ولكن أيًا يكن الأمر فإن السير خطوة خطوة، بحذر وبحرص وإصرار، سيسمح بتجنب معظم إن لم يكن كل الأفخاخ.

مراكمة الثقة

تنظيم الناس لنفسها وتوسيع المشاركين في الحراك الشعبي، يمر بالضرورة عبر تحقيق انتصارات صغيرة تراكم الثقة لدى عموم المتضررين وتدفعهم إلى الاشتراك الواعي في الحركة.

هذا يتطلب استخدام أشكال متعددة إبداعية بشكل متوازن، العريضة، الاعتصام، النقاش والاجتماع، وغيرها... ويتطلب أن يتم العمل عليها بشكل متدرج.

ينبغي ضمناً، تأجيل استخدام أي شكل قبل تحقيق قدر كاف من إجماع المنهوبين عليه. مثلاً، لا يبدو أن هنالك إجماعاً متحققاً بعد على موضوع «العصيان المدني»، ومن شأن الإصرار عليه أن يضرب المنهوبين ببعضهم البعض، ومن شأن عدم تحققه أن يصيب الحركة في بداياتها الجديدة بخيبة أمل يمكن أن تضعف عزميتها وتؤخر تطورها.

ولذا ينبغي البحث عن الأشكال الإبداعية التي تراكم جهود الناس، وتراكم ثقتهم، وتستند إلى النقاش فيما بينهم وإلى القنوات المشتركة والمطالب المشتركة، سواء كانت مطلوبة أو سياسية... والأكيد أن البدء بالمطلبي وبالأشكال المناسبة، سيسمح بتجميع أوسع قاعدة ممكنة للحراك. وحينها يصبح الانتقال إلى السياسي انتقالاً واعياً ينطلق من حاجات الناس نفسها وقناعاتها، ولا يفرض عليها من فوق، من قبل نخب معارضة أو موالية، كما جرى فيما مضى. هذه العملية هي جوهر تكوين الفضاء السياسي الجديد، وهي جوهر الانتقال بسورية نحو مرحلة جديدة تستعيد فيها وحدتها ووحدتها شعبية وسيادة هذا الشعب على نفسه وعلى دولته.

صعود وهبوط... ولكن إصرار وتنظيم!

ربما بين الدروس التي لا تحتاج إلى كثير من الإيضاح، أن الحركة الشعبية لم تعد تركز إلى «النخب» ولم تعد تثق بها؛ بل والالفت أن هذه «النخب» بالذات، والمعارضة منها خصوصاً، تبدي ميلاً نحو تكرار المكر ونحو استعادة الشعارات نفسها والأشكال نفسها، في حين أن معظم الناس ميالون لبناء حركتهم الجديدة بناء على خبرتهم المتشكلة بحكم ما جرى سابقاً. وأمام هذا المشهد، تبدو «النخب» متخلفة عن الشارع، بل ومعزولة... وهذا أمر جيد، لأن الحقيقة هي أن هذه النخب بمعظمها تنتمي إلى الفضاء السياسي القديم نفسه الذي ينتمي إليه النظام، وإن اختلفت الشعارات...

ما يحتاج إلى انتباه أيضاً، هو أن الحركة ينبغي أن تتمتع بطول النفس، وأن تعلم أن الموجة الجديدة لن تكون بالضرورة موجة واحدة متصاعدة ومستمرة للوصول إلى الهدف النهائي. بل من الممكن جداً أن تكون على شكل عدة أمواج متلاحقة متقاربة بين صعود وهبوط.

لذلك، فإن النوى الشبابية التي تنظم نفسها وتتناقش في مصيرها ومصير بلادها بشكل يومي، ينبغي ألا تفكر بمنطق «الضربة القاضية» لأن هذا لن يكون، بل والتفكير به يسمح بالفوضى ويسمح للمتشددين باختطاف الحركة مجدداً.

النوى الشبابية تحتاج إلى عمل منظم تراكمي ومستمر، ولذا عليها ضمناً ألا تستهين بأي شكل من أشكال النضال، بما في ذلك النقاش والاجتماع والعريضة المطلوبة والاعتصام وغيرها من الأشكال. وعليها أن تواصل مراكمة عملها وتنظيمها بغض النظر عن حالات صعود وهبوط المزاج الاحتجاجي في الشارع.

ينبغي البحث عن الأشكال الإبداعية التي تراكم جهود الناس وتراكم ثقتهم وتنتقل إلى النقاش فيما بينهم وإلى القنوات المشتركة والمطالب المشتركة، سواء كانت مطلوبة أو سياسية

سياسات تخفيض الدعم والتربح



تمضي الحكومة في سياسات الإفكار والتجويج والإضرار بالإنتاج، غير عابئة بنتائجها الكارثية على معيشة السوريين والاقتصاد الوطني!

عاصي اسماعيل

فنتائج الجرعة الجديدة من قرارات الظلم، الصادرة في عتمة ليل 2023/8/15، والتي تضمنت زيادة على أسعار المشتقات النفطية «بنزين- مازوت- فيول- غاز دوغما»، وتخفيضاً كبيراً على الدعم، لا تبررها ذرائع الحد من التضخم وتخفيض العجز، ولا تغطي موبقاتها الزيادة الصادرة على الأجور بنسبة 100%!

فجوهر الجرعة الجديدة من القرارات الرسمية الأخيرة وغاياتها هي تكريس النهج المتبع بسياسات تخفيض الدعم واستكمال السير نحو إنهائه، مع حصاد هوامش تربح رسمية غير مبررة من جيوب العباد باسم الدعم، بالإضافة إلى الحفاظ على النسبة الكبيرة المقتطعة منه لمصلحة الناهيين والفاستدين!

بعض تفاصيل قرارات الشؤم!

سعر المازوت المدعوم ارتفع من 700 ليرة لليتر، إلى 2,000 ليرة لليتر، بنسبة زيادة 185,71%!

الفيول للصناعيين كان بـ 4,443,993 ليرة للطن، وأصبح بـ 7,887,500 ليرة للطن، بنسبة زيادة 77,48%!

مازوت الفعاليات الاقتصادية كان بـ 5,400 ليرة لليتر، وأصبح 11,550 ليرة لليتر، بنسبة زيادة 113,88%!

البنزين أوكتان 90 كان اللير بـ 4,900 ليرة، وأصبح بـ 8,000 ليرة، بنسبة زيادة 63,26%! البنزين أوكتان 95 كان اللير بـ 10,000 ليرة، وأصبح بـ 13,500 ليرة، بنسبة زيادة 35%! وبالحسابات التقريبية يتبين أن وسطي نسبة

الزيادة السعرية الرسمية على المشتقات النفطية أعلاه يبلغ 90%!

ومن المفروغ منه أن زيادة أسعار المشتقات النفطية تعني زيادة مباشرة على تكاليف الإنتاج، وعلى أسعار كافة السلع والخدمات في الأسواق، بنسب مختلفة ومتباينة، وستنعكس سلباً على حياة ومعيشة المواطنين، الجحيمية سلفاً، بالإضافة إلى الكثير من التداعيات السلبية الأخرى التي لا تقل سوءاً!

اعتراف رسمي بسياسات الإفكار!

في حديث لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عبر الفضائية السورية بتاريخ 2023/8/17، بعد صدور حزمة القرارات الظالمة، قال «المواد المدعومة قبل الحرب كانت من إنتاجنا أما اليوم فهي مستوردة، وكل ارتفاع في سعر الصرف يرفع الفائتة، هذا الإرهاق في المالية أدى إلى أن تستدين الحكومة من المصرف المركزي، فتطرح كميات كبيرة من الليرات في السوق أكبر مما يجب أن يكون بالتداول، ما يؤدي إلى حدوث موجات تضخم كبيرة تآكل الدخل الضعيف والمتوسط، وهي سياسة إفكار للناس، ومن يدفع ثمن التضخم هو الفقير، وهذه التراكمات هي كرة نار تكبر كلما استمرت».

الحديث أعلاه عن التضخم ونتائجه، وبغض النظر عن دقته وصوابيته، فيه اعتراف رسمي، ولأول مرة، بأن السياسات المتبعة رسمياً هي سياسات إفكار للناس، مع مساع لإبعاد الشبهة عن السياسات المالية والنقدية وبقية السياسات التدميرية الأخرى، وعن كبار حيتان النهب والفساد المستفيدين منها، مقابل توجيه سهام الإدانة على الدعم فقط لا غير، كتوجه حكومي رسمي لتحميل المواطنين

المفقرين كل أوزار سياساتها ونتائجها! وهو بأن يشير بشكل غير مباشر إلى أن المشكلة بما يخص العجز ليست بالدعم أو بالمواد المدعومة، بل بزيادة فاتورة الاستيراد على حساب الإنتاج!

وعلى الرغم من ذلك ما زالت الحكومة مستمرة باستهدافها للدعم، ماضية بسياسات الإفكار إلى حدودها القصوى وكأنها تسارع الزمن، مع خلق المزيد من الصعوبات والعراقيل أمام الإنتاج وزيادة فاتورة الاستيراد، أي مزيد من العجز والتضخم والإفكار بالنتيجة!

ما يعني أن «كرة النار»، التي تحدث عنها الوزير، ما زالت تكبر وتكبر!

المبالغة والتضخم بالأرقام رسمياً!

بحسب حديث وزير الاقتصاد، عن حجم العجز الذي يسببه الدعم، إنه «في موازنة عام 2023 عندما كان سعر صرف الدولار 3,000 ليرة، كانت كتلة الدعم أكثر من 9,000 مليار ليرة، أما على سعر الصرف الحالي فلا تقل عن 48 ألف مليار ليرة»!

في البداية تجدر الإشارة إلى أن كتلة الدعم في الموازنة على سعر الصرف الرسمي في بداية العام «البالغ 3,000 ليرة» تعادل 3 مليارات دولار، لكن الوزير أعاد حساب كتلتها الآن بسعر دولار يبلغ 16,000 ليرة على ما يبدو، وهو أعلى من عتبة سعر السوق الموازي بتاريخ حديثه، بينما من المفترض أن يتم حسابها بسعر الدولار الرسمي المحدد بـ 8,585 ليرة بحسب نشرة المصرف المركزي!

على ذلك فإن كتلة الدعم الحالية بالليرة السورية من المفترض أنها تبلغ 25,7 ألف مليار ليرة تقريباً وفقاً لنشرة المصرف المركزي، وليس 48 ألف مليار ليرة بحسب حديث الوزير، ما يعني أن الحكومة تضخم عمداً قيمة كتلة الدعم الإجمالية بزيادة وقدرها 22,3 ألف مليار ليرة، وبنسبة زيادة تقارب 100%!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن نشرة المصرف المركزي التي عدلت سعر الصرف بما يخص

بعض حسابات الموازنة صدرت بتاريخ 2023/7/25، ومن المفترض بأحسن الأحوال أن تتم إعادة حساب كتلة الدعم على ما تبقى من أشهر العام وليس اعتباراً من بدايته، لتتأكد بالتالي الغاية التضخيمية الرسمية لأرقام الدعم! فهذا التضخم الرسمي للمبالغة، وغايته تبرير الاستمرار في سياسات تخفيض الدعم الجائرة، مع تمكين المواطنين طبعاً! والأهم أن هذا الشكل من التضخم الرقمي الفج والمفصوح يعزز انعدام الثقة بالأرقام الرسمية المعلنة، وبكل السياسات الحكومية المتبعة، مع راحة ضمير بتوجيه الإدانة لهذا النهج التربحي على حساب البلاد والعباد!

التربح والخسارة!

على ذلك يمكن الاستنتاج أن الحكومة، بجرعة قراراتها الأخيرة التي تضمنت زيادة على أسعار المشتقات النفطية، اعتمدت على سعر صرف السوق الموازي للدولار، وليس على سعر الصرف الرسمي، وهي على ذلك أعادت كل حسابات الدعم، متربحة من الفروقات السعرية «من كل ليتر مازوت وبنزين، ومن كل طن فيول، ومن كل كيلو واط ساعي، ومن كل جرعة دواء، ومن كل قطرة ماء، ومن كل حبة قمح ورغيف خبز، ومن كل ليرة مخصصة للتعليم» وبنسبة تقارب 100%، على حساب المواطنين والإنتاج والاقتصاد الوطني! فالحديث الرسمي الحالي عن تخفيض الدعم شمل كل العناوين المدرجة في قائمته، باستثناء الخبز التمويني الذي أعلن رسمياً أنه خارج قائمة تخفيض الدعم الحالية! فالكهرباء والمياه ضمن القائمة المستهدفة في القريب العاجل، ولا ندرى ما في الجعبة الحكومية من عناوين أخرى مستهدفة ضمن سياسات تخفيض الدعم الجائرة المتبعة! وما يعزز هذا الاستنتاج هو حديث وزير النفط والثروة المعدنية أيضاً حيث قال «قيمة دعم المشتقات النفطية بعد القرارات الأخيرة هي 17 ألف مليار سنوياً»، مع العلم أن المخصص

من الجوع.. نهج تدميري مستمر!



من اعتمادات في موازنة عام 2023 دعماً للمشتقات النفطية كان محدداً بمبلغ 3000 مليار ليرة، ليتضح أن وزير النفط أعاد حساب كتلة الدعم على المشتقات النفطية على دولار 16000 ليرة، ولكامل العام أيضاً!

على ذلك فإن تكلفة سعر ليتر المازوت والبنزين الرسمية التي تبلغ 12,000 ليرة وفقاً للحسابات الحكومية الأخيرة، أي 0,75 دولار على سعر دولار يبلغ 16,000 ليرة، من المفترض أن يكون 6,393 ليرة على سعر الدولار الرسمي البالغ 8,525 ليرة، أي بفارق تضخيمي يبلغ 5,607 ليرة فقط بكل ليتر مازوت وبنزين! والحال كذلك فإن بيع ليتر المازوت والبنزين بسعر 8,000 ليرة بحسب القرارات الأخيرة يعني ربحاً وقدره 1,607 ليرة بكل ليتر مازوت وبنزين مباع بهذا السعر الرسمي، وليس خسارة 4,000 ليرة بكل ليتر منها!

وكذلك فإن بيع ليتر المازوت بالسعر الحر البالغ 11,550 ليرة للفعاليات الاقتصادية في البلاد يعني ربح وقدره 5,157 ليرة بكل ليتر! وأيضاً فإن حساب سعر طن الفيول البالغ 7,887,500 ليرة كتكلفة بحسب النشرة الأخيرة، يعني أن سعره يوازي 492,96 دولاراً على سعر الدولار البالغ 16,000 ليرة، بينما على سعر الدولار الرسمي البالغ 8,525 يجب أن يكون سعر طن الفيول 4,202,558 ليرة، أي ربح من كل طن فيول مباع 3,684,942 ليرة!

ولكن أن تتخيلوا إجمالي كتلة الأرباح المحققة من رفع سعر المازوت والبنزين والفيول الأخيرة استناداً إلى سعر دولار أعلى من السعر الرسمي بنسبة تقارب 100% «بين 8585 ليرة و16000 ليرة»، على مستوى حجم مبيعات المشتقات النفطية بحسب المخصصات الرسمية الموزعة!

مقابل ذلك فإن ما يمكن اعتباره خسارة على الدعم أصبح محصوراً فقط بسعر ليتر المازوت المدعوم «للتدفئة» - للمخابز التموينية الحكومية- للسرافيس والنقل..» البالغ 2,000 ليرة للليتر، ويسعر المازوت المخصص للمخابز التموينية الخاصة البالغ 700 ليرة للليتر!

مع العلم أن فارق الدعم للمخابز التموينية والخاصة سيتم تحميله للسورية للمخابز، ومازوت التدفئة للمواطنين يتم تلقيصه كماً عاماً بعد آخر، مع عدم تسليم كامل المخصصات للمستحقين، وكذلك يتم تخفيض مخصصات السرافيس تبعاً على المستوى الكمي وعلى مستوى تباعد فترات التسليم!

بمطلق الأحوال من الواضح أن هوامش التربح من الدعم كبيرة جداً، مقابل بقاء جزء من هوامش الخسارة عليه، والتي يتم تلقيصها تبعاً!

الرواتب والأجور خارج معادلات الحسابات الحكومية!

تم تحديد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات في موازنة عام 2023 بمبلغ 2,114 مليار ليرة تقريباً، أي بحدود 704 مليون دولار، وفقاً لسعر الصرف الرسمي بحينه البالغ 3000 ليرة!

وقد صرح وزير المالية، بعد صدور الزيادة الأخيرة على الأجور بنسبة 100% أن «التكلفة السنوية المقدرة للزيادة تبلغ نحو 4,000 مليار ليرة سورية»!

من الواضح أن حسابات كتلة الرواتب والأجور معزولة عن النموذج الانتقائي في إعادة حساب بعض أرقام الموازنة وفقاً لسعر صرف 16000 ليرة كما سبق أعلاه!

فبحال إعادة حساب هذه الكتلة استناداً إلى سعر صرف 16000 ليرة وفقاً للحسابات الحكومية الانتقائية للدعم، فإن هذه الكتلة تصبح 11,274 مليار ليرة الآن، ما يعني فرضاً إمكانية زيادة الأجور بنسبة تتجاوز 500% وللمقارنة أيضاً فإن 22 ألف مليار ليرة، التي تم زيادتها تضخيماً في كتلة الدعم كما ورد

أعلاه، لا تغطي الزيادة على الأجور بنسبة 100% فقط، بل يمكن أن تغطي نسبة تتجاوز 500% زيادةً، ناهيك عن الهامش الربحي المحقق من المشتقات النفطية بعد قرارات الزيادات السعرية عليها وفقاً للأسعار المبيّنة أعلاه، بحال توفر النية الجادة في عكسها على الأجور وعلى المستوى المعيشي!

لكن على العكس من ذلك تماماً فإن الزيادة الصادرة على الأجور تم ابتلاعها، وبنسبة أعلى منها مسبقاً!

فزيادة أسعار المشتقات النفطية أدت مباشرة إلى زيادات سريعة كبيرة على السلع والخدمات في الأسواق، في سلسلة غير منتهية بدأت بأجور النقل والمواصلات التي ارتفعت رسمياً بنسبة 100% تقريباً، وستستمر بنسب متقاربة على بقية السلع والمواد والخدمات، العامة والخاصة، ما يعني مزيداً من الإفكار والجوع المعمم بالنتيجة!

الإنتاج في مهب الريح والنتائج الوخيمة!

من المعلوم أن الانعكاسات بنتيجة زيادة أسعار المشتقات النفطية المستجدة على القطاعات الإنتاجية «الزراعية والصناعية- العامة والخاصة» ستكون سلبية وكبيرة جداً، لتضاف إلى كل أوجه المعاناة والصعوبات التي تواجهها هذه القطاعات مسبقاً!

فزيادة أسعار المشتقات النفطية، وحوامل الطاقة عموماً، تؤدي إلى:

زيادة مباشرة في التكاليف، والتي ستعكس مباشرة على شكل زيادات سريعة على المواد والسلع المنتجة!

المزيد من تراجع الطلب وتخفيض جديد على معدلات الاستهلاك!

ضعف المنافسة في أسواق التصدير لبعض المواد والسلع التصديرية، ما يعني فقدان هذه الأسواق، مع خسارة عائدات التصدير بالقطع الأجنبي!

الوقوع في الكساد والخسارة المحتملة، والتي تنعكس على الإنتاج تراجعاً وتوقفاً في بعض قطاعاته!

مزيد من البطالة والعاطلين عن العمل!

مبرراً وذريعة لزيادة فاتورة المستوردات لبدائل الإنتاج المحلي المتوقف والمتعطّل، أي خسارة إضافية للقطع الأجنبي!

مزيد من الطلب على القطع، والمزيد من الانهيار بسعر الصرف، ومزيد من تآكل القيمة الشرائية لليرة!

ارتفاعات جديدة على الأسعار وعلى معدلات التضخم!

مزيد من الإفكار والجوع! المزيد من الأفات والظواهر الاجتماعية الهدامة وتعميقها وتعميمها!

وكل ذلك معروف ومدرك بشكل تام من قبل الحكومة والقائمين على أمر البلاد والعباد، ومع ذلك هناك إصرار على الاستمرار بهذا النهج التدميري المترجح من الجوع، ومن جرعات الإضرار بالإنتاج وبالاقتصاد الوطني!

التهب والفساد يتبع 50% من كتلة الدعم!

بقي أن نشير إلى أن نسبة كبيرة من كتلة الدعم المحسوبة بالموازنة تبتلعها قنوات ومسابر النهب والفساد الكبير، وهذه النسبة بحسب حديث عضو مجلس الشعب صفوان قربي عبر إحدى الإذاعات المحلية قبل صدور قرارات الشؤم الجديدة تتجاوز 50% من خلال آليات تنظيمية إدارية مضبوطة!

على ذلك ووفقاً للحسابات الرسمية لكتلة الدعم، البالغة 48 ألف مليار بحسب أرقام وزير الاقتصاد، فإن 24 ألف مليار ليرة منها تذهب نهياً وفساداً بالحد الأدنى!

ومع ذلك وبدلاً من توجيه السهام إلى هذه الحصّة الكبيرة المقطّعة نهياً وفساداً، لاستعادتها ومحاسبة المسؤولين عنها، تتم زيادة أسعار المشتقات النفطية وتكريس سياسات تخفيض الدعم الجائرة، لتزيد من معدلات الإفكار والجوع، مع الحفاظ على هذه النسبة الكبيرة المنهوبة!

وللمقارنة فإن مبلغ 24 ألف مليار ليرة، المنهوبة بالحد الأدنى من مخصصات الدعم، تعني إمكانية مضاعفة الأجور 12 مرة أيضاً، وذلك وفقاً للاعتمادات المخصصة للأجور في موازنة 2023 البالغة 2000 مليار ليرة تقريباً!

الممكن بالحدود الدنيا!

عندما نقول إن الإمكانيات متاحة لاتخاذ بعض الإجراءات من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، والبداية بدء مخاطر السياسات التدميرية ونتائجها الكارثية على العباد والبلاد، بحال توفر النية الجادة في ذلك طبعاً، فإن أول ما يتبادر للذهن النقاط الرئيسية التالية:

إعادة الاعتبار لدور الدولة ومهامها، وخاصة على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، ووقف سياسات تخفيض الإنفاق العام وسياسات تخفيض الدعم وسياسات تجميد الأجور! وضع حد للتهرب الضريبي الكبير الذي يستفيد منه القلة من كبار الحيتان في البلاد، وخاصة البوابات المشرّعة كإعفاءات وتسهيلات بموجب بعض القوانين!

وضع حد للنهب والفساد الكبير، واستعادة الأموال المنهوبة عبر بواباته المحمية، نفوذاً وتسلطاً!

دعم الإنتاج الحقيقي بشكل فعلي، وخاصة من خلال تخفيض تكاليف مستلزماته، وتحديد حوامل الطاقة، مع الاهتمام بالإنتاج الذي يحمل قيمة مضافة، والتصديري الذي يؤمن القطع، والذي يخفض من فاتورة المستوردات! حسن استثمار قطاعات الدولة، وخاصة المنتجة منها، ووقف إجراءات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة فيها، واستعادة القطاعات التي تمت التضحية بها خلال العقود والسنوات الماضية!

استعادة الأملاك العامة من مغتصبها، المشرّعين وغير المشرّعين، وحسن استثمارها بما لا يتعارض مع حقوق المواطنين فيها!

بالإضافة إلى الكثير مما هو ممكن ومتاح، شريطة توفر النية والإرادة السياسية الصادقة! لنعيد مجدداً وبكل اختصار أن كل ما سبق مما هو متاح مع غيره، سيكون قابلاً للتحقيق بحال الانتهاء من كل السياسات الظالمة المطبقة، وبعد استبعاد القوى المستفيدة من هذه السياسات ولجمها وتقويض إمكاناتها، والمتمثلة بشكل رئيسي بالقلّة القليلة من كبار حيتان الأرباح والنهب والفساد والنفوذ في البلاد!

د.سيروب لـ «قاسيون»: وفورات رفع الدعم



لم تكن قرارات رفع الدعم فعلياً عن العديد من السلع الأساسية وبنسب فاقت 100%، بالتوازي مع «رفع» الأجور اسمياً بنسبة 100%، أمراً مفاجئاً للسوريين الذين سمعوا على مدار الشهور الفائتة «تسريبات» من هنا وهناك تؤكد أن ثمة ما يجري إعداده لرفع الدعم عن بعض السلع مقابل مضاعفة للأجور شكلياً.

■ قاسيون

للقوف عند تفاصيل القرارات الأخيرة، وتداعياتها على المجتمع السوري، التقت «قاسيون» الأكاديمية والباحثة الاقتصادية د.رشا سيروب، وأجرت معها حواراً واسعاً حول تداعيات القرارات المتخذة مؤخراً وانعكاسها على حياة السوريين ومصالحهم، وحول واقع الاقتصاد السوري وأسباب ما وصل إليه من حالة تدهور، وأفاقه المستقبلية.

في البداية د.رشا، ما هو تقييمك العام للقرارات التي اتخذت في الخامس عشر من هذا الشهر؟

كأي مواطن سوري، شكّلت القرارات صدمة رغم أنها كانت متوقعة. فالحكومة منذ شهور عدة كانت تمهّد بأنها قد تسحب الدعم، لكن المفاجأة كانت بالكّم الهائل من السلع الأساسية التي رُفع عنها الدعم عملياً والتي تمس حياة المواطن بشكل مباشر.

وجاء «مقدار الزيادة» في الأجور أيضاً مفاجئاً للمواطن الذي كان يسمع منذ فترة أن ثمة زيادة في الألق، وهو يدرك أن الحكومة لا تستطيع أن ترفع الأجور بشكل كبير، لكنه لم يكن يتوقع بعد طول انتظار أن تكون الزيادة مشروطة برفع أسعار السلع الأساسية وبهذه الطريقة.

لهذا، عندما تواءم القراران، شعر المواطن أن لا حقّ له بالزيادة فعلياً دون أن يتم رفع أسعار السلع الأساسية المدعومة نظرياً.

بهذا المعنى، هل يمكن اعتبار القرار الأخير رفعاً حقيقياً للأجور؟

قطعاً لا. أي زيادة تقل عن 500% لا يمكن أن نصفها بزيادة حقيقية. فالزيادة الحقيقية تجري عندما يصبح الدخل الذي يحصل عليه الموظف قادر على تأمين مقدار أكبر من السلع والخدمات التي يحصل عليها.

برأيك، ما هو أثر «الزيادة» الأخيرة على وضع التضخم في سورية؟

هنا يجب الانتباه إلى أن الزيادة في الأجور طالت فقط العاملين في القطاع العام، أي حوالي مليون و800 موظف. أما زيادة الأسعار فقط طالت جميع المواطنين دون استثناء سواء الذين يعملون أو العاطلين عن العمل، أي قامت الحكومة برفع رواتب موظفي القطاع العام على حساب عموم المواطنين متجاهلة وجود نسبة كبيرة من قوة العمل عاطلة عن العمل.

رغم أن الزيادة 100% إلا أنه فعلياً انخفضت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها مقارنة مع ما قبل الزيادة، حيث أن ارتفاع الأسعار تجاوز 200% لبعض السلع الأساسية (مثل مازوت التدفئة والنقل)، خاصة وأن الزيادة لمس أثرها المواطن قبل 15 يوماً من حصوله على الراتب الجديد. وبالتالي، انخفضت القيمة الحقيقية للدخل لحظة صدور القرار.

وبهذا يمكن القول أن القرارات الحكومية هي السبب الرئيس خلف تفاقم مشكلة التضخم في سورية. وللأسف، ما زال الرقم الإحصائي الرسمي للتضخم غائب، فأخر رقم تم إصداره يعود إلى شهر كانون الأول من العام 2021. لكن بالاعتماد على مؤشر يقوم بإعداده البروفيسور «ستيف هانك» من الجامعة الأميركية جونز هوبكنز البحثية، فقد قدر رقم التضخم في سورية بنسبة 238% في شهر آب الحالي مقارنة بالعام السابق (قبل صدور القرارات).

وبالتالي، يجب كان من المفترض أن تكون زيادة الرواتب - على أقل تقدير - حوالي 250% عن السنة السابقة. هذا رغم أن السنة السابقة ليست معياراً كافياً، لأنه حتى خلال السنة السابقة تقلص استهلاك المواطن من السلع والخدمات، لذلك أشرنا منذ قليل أن الزيادة يجب أن تكون 500% على الأقل.

في هذا الإطار، هل لديك تقدير لكمية النقد التي سيجري ضخها لرفع الأجور؟ في مقابل الكتلة النقدية التي وفرها أصحاب القرار بعد عمليات رفع الدعم

الأخيرة؟ وما الفرق بين الكتلتين؟

باعتبار أن الذريعة لرفع الأسعار هي العجوزات الكبيرة التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، لذلك يجب أن تجري المقارنة مع أرقام الموازنة ذاتها، أي أرقام اعتمادات الدعم التي وردت في موازنة 2023، وليس مع الأسعار التي شهدت تغيرات عدة خلال الشهور الماضية.

نتيجة هذا يتضح أن الإيرادات التي ستدخل إلى الموازنة العامة خلال الشهور المتبقية من السنة المالية الحالية تقارب 6 تريليون ل.س. (5,7 تريليون ل.س.) وهو أكبر من رقم عجز الموازنة عن العام كاملاً (4,8 تريليون ل.س.)، مقابل زيادة في الإنفاق على الرواتب والأجور عن الأربعة أشهر المتبقية والتي لن تتجاوز 1,5 تريليون ليرة سورية. أي أن الحكومة ستحقق زيادة في الإيرادات تعادل أربعة أمثال ما ستنفق من زيادة على الرواتب والأجور منذ تاريخ صدور القرار لغاية نهاية العام الجاري.

وباعتبار أن السيد وزير المالية صرح بأن التكلفة السنوية المقدرة للزيادة في الرواتب والأجور ستكون بحدود 4 تريليون ل.س، سنجد أن الزيادة في الإيرادات السنوية الناتجة فقط عن رفع سعري البنزين والمازوت - غير متضمنة سعر الغاز الدوكم أو الفيوّل - ستكون بحدود 15,5 تريليون ل.س أي تشكل أكثر من 93% من إجمالي الموازنة وثلاثة أضعاف العجز المقرر.

تم تقدير الأرقام بناءً على تصريحات السيد وزير النفط والثروة المعدنية، الذي أوضح في مقابلة على التلفزيون السوري أن حجم الاستهلاك اليومي لمادة المازوت «لأغراض التدفئة والنقل» هي 2 مليون ليتر مازوت يومياً والذي تم تسعيره بـ 2000 ل.س/ليتر، وهو ما كان مسعراً في الموازنة بـ 500 ل.س/ليتر. وهذا يعني أن الفرق هنا لوحده يعادل 1 تريليون ليرة.

ويوضح السيد الوزير أن استهلاك سورية للنفط هو 9,5 مليون ليتر يومياً، هذا يعني أن لدينا حوالي 7,5 مليون ليتر مازوت يومياً يتم بيعهم بالسعر الصناعي أو التجاري أو الحر، ولنفترض السعر الأقل وهو سعر المازوت الصناعي الذي أصبح 8000 ل.س/ليتر وليس السعر الحر الذي وصل إلى 11,550 ل.س، وبهذه الجزئية وحدها ثمة فرق يصل بأقل الحسابات إلى 7,1 تريليون ليرة سورية.

أما البنزين، فالدولة كانت تسعره بحسب الموازنة بـ 2500 ل.س/ليتر وارتفع ليصبح 8000 ل.س/ليتر، ووفقاً للسيد وزير النفط فإنه يتم توزيع 3,5 مليون ليتر يومياً من البنزين، وبتقدير استهلاك وسائل النقل من مادة البنزين بناءً على أعداد السيارات والدراجات النارية في سورية عام 2021 (وهو آخر رقم متاح)، يصل رقم الوفر إلى 3,4 تريليون ليرة بالنسبة للبنزين أوكتان 90، وإلى 3,7 تريليون ليرة بالنسبة للأوكتان 95. هذا يعني أن إجمالي الوفر الناتج عن رفع سعر مادتين فقط «هما المازوت والبنزين» الذين يمكن حسابهم (في ظل غياب الأرقام المتوافرة للمواد الأخرى)، وبأقل التقديرات وأكثرها تسامحاً، يصل إلى ما يقارب 15,4 تريليون ليرة سورية، وهو ما يقارب فعلياً حجم «كامل الإنفاق» المعتمد في موازنة العام 2023! في مقابل 4 تريليون فقط سيتم ضخها لزيادة الأجور حسب تصريحات السيد وزير المالية.

هذه الأرقام توضح حجم الإيرادات الهائلة التي ستحصل عليها الخزنة العامة للدولة. لهذا، فأرقام الدعم التي تعلنها الحكومة غير منطقية، ومشكوك بها، حيث يبلغ إجمالي اعتمادات الموازنة 16,550 تريليون ل.س لعام 2023. فضلاً عن أنها مخالفة للدستور.

ينص الدستور السوري: «لا تفرض الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون» (المادة 18)، بمعنى لا يجوز زيادة أي نفقة عامة إذا لم يرصد لها اعتمادات ضمن الموازنة العامة للدولة أو صدور قانون خاص بهذه النفقات (مثل مرسوم زيادة الرواتب)، ووفقاً للموازنة فإن الاعتمادات المخصصة لدعم المشتقات النفطية هي فقط 3 تريليون ل.س، و1,5 تريليون ل.س يما يخص دعم الدقيق التمويني، لكن تصريحات السيد وزير النفط في مقابله التلفزيونية وكذلك الأمر بالنسبة لوزير التجارة الداخلية تشير إلى خلاف هذه الأرقام، حيث أوضح أن تكلفة دعم المشتقات النفطية هي 17 تريليون ل.س، في حين أن تكلفة دعم الخبز حوالي 6 تريليون ل.س. وهو ما يكشف عن مخالفة كبيرة لنص الدستور. فعلى أي أساس تم زيادة التكاليف دون قانون؟! لذلك نقول إن الأرقام التي يتم التصريح بها مبالغ بها ويتم تضخيمها أو أنها مخالفة للدستور.



الزيادة في
الأجور طالت
فقط العاملين
في القطاع
العام، أما
الزيادة في
الأسعار
فقط طالت
فعلياً جميع
المواطنين دون
استثناء

التي جرت تقارب موازنة 2023 بأكملها

500%

أي زيادة تقل عن 500% ليست زيادة حقيقية. فالزيادة الحقيقية تجري عندما يصبح الدخل الذي يحصل عليه الموظف قادر على تأمين مقدار أكبر من السلع والخدمات التي يحصل عليها

200%

ارتفاع الأسعار تجاوز 200% لبعض السلع الأساسية «مثل مازوت التدفئة والنقل»

6 تريليون

الإيرادات التي ستدخل إلى الموازنة العامة خلال الشهور المتبقية من السنة المالية الحالية تقارب 6 تريليون ل.س



بخصوصية لا يجب معه أن نتعامل بمنطق الربح وبمنطق العرض والطلب.

هل الحكومة هي من تتحمل برايك المسؤولية عن هذه المسألة؟

كي لا نحمل الحكومة الحالية المسؤولية كاملة، يجب أن نقول إن الحكومات السابقة كلها اتبعت فعلياً النهج ذاته، الفرق بين حكومة وأخرى هو في الوزن وحجم الأخطاء التي ارتكبتها.

الحكومات المتعاقبة منذ عام 2000 حتى تاريخه تمارس النهج نفسه، وهو انسحاب الدولة من لعب دورها في الشأن الاقتصادي الاجتماعي، في الوقت الذي لا يوجد -ولم يهيء- قطاع خاص واضح قادر على ردم الفجوة من الأنشطة التي انسحبت منها الدولة، بل العكس من ذلك، كان دوره سلبياً تماماً. لهذا، فإن هذا النهج متخذ فعلياً منذ إقرار تحويل الاقتصاد نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» في 2005، وتضخيم أرقام الدعم المعلنة هو ذريعة لممارسة المزيد من انسحاب الدولة عن استحقاقاتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يتناسب تماماً مع إملاءات المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي.

لننظر إلى مصر: لقد طبقت كل ما يرغب صندوق النقد، فما هي النتيجة؟ كارثية. ونحن اليوم نطبق السياسات ذاتها التي طبقت في مصر. لكن مع فارق، أن مصر أخذت قروض وتمويلات من المؤسسات الدولية، وبسببها تمكن من أن تحافظ على وضع «مستقر» في الظاهر. لكن بعد حين تركها صندوق النقد الدولي في حالة من الفوضى مما أدى إلى تدهور سعر صرف الجنيه المصري الذي ساعد في تغذية التضخم وما يتبعه من اختلالات كبيرة على الاقتصاد ككل.

ما هي المصادر التي يمكن اللجوء لها لتمويل زيادات الأجور في سورية دون إحداث تضخم؟

الأموال العامة المهدورة عبر التهرب الضريبي والفساد وعدم الاستثمار الأمثل لأموال الدولة الخاصة. إذا لم تتم معالجة ذلك فلا يوجد طرق أخرى غير تضخمية. يمكننا أن نذكر أنه في العام 2019 تبين أنه في ملف فساد واحد يرتبط بوزارة التربة بلغت قيمة الفروق السعريّة 73 مليار ل.س وهي كانت تعادل في ذلك الوقت 140% من مجمل ضرائب

في هذه النقطة تحديداً.. كيف تعلقين على تصريحات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي قالت إن سورية جربت 11 شكلاً من الدعم وجميعها غير فاعل؟

هل الخلل في الدعم؟ أم في كيفية تنفيذه؟! ما زالت الحكومة تتعامل مع ملف الدعم وكأنه نفقة مالية يرهق كاهلها ويزيد عجز الموازنة؟ وهنا نتساءل، هل الدعم هو المسبب الرئيس لعجز الموازنة؟! عجز الموازنة يعني أن الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة. وبالتالي، لماذا لا نتطرق الحكومة إلى ذكر الأسباب في انخفاض الإيرادات العامة. إن حجم التهرب الضريبي وتكلفة الفساد والهدر في الأموال العامة فضلاً عن عدم الكفاءة في الإنفاق العام «على سبيل المثال لم يتم تخفيض مخصصات السيارات الحكومية»، هذه النقاط قليلة بتحقيق الوفر في الموازنة العامة للدولة وعلاج كافة إشكاليات جودة الخدمات العامة.

لا يجوز النظر إلى الدعم على أنه نفقة مالية فقط، الدعم سياسة اجتماعية واجبة على الدولة عندما تكون غير قادرة على تأمين مستوى دخل يحقق حياة كريمة لمواطنيها.

لكن الحجة في عمليات رفع الدعم أن هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه...

المشكلة ليست بالدعم. إذا كانت الحكومة تقول إن الدعم لا يصل لمستحقيه، فيجب ضبط الآليات كي يتم ضمان وصولها للمستحقين. إن لم تكن قادرة على ضبط الآليات فهذا اعتراف صريح بأنها غير قادرة على لعب دورها في ضبط العمل التنفيذي، والسؤال هنا على ماذا كل هذه الضوضاء حول «الإصلاح الإداري» إن كانت غير قادرة على ضبط ملف واحد حتى؟

هنالك دعم في كل مكان حول العالم، في الدول المتقدمة ينتجه هذا الدعم للمنتج، وفي دول أخرى يذهب للمستهلك النهائي. الولايات المتحدة الرأسمالية لا تزال تدعم القطاع الزراعي لديها! هناك شيء اسمه أمن غذائي، وهذا لا يجوز المساس به مطلقاً.

المشكلة لدينا أن الدولة تنظر إلى السلع كلها وكأن الموضوع محصور في نطاق «عرض وطلب وأسعار»، علماً أن بعض السلع ترتبط بالأمن الغذائي وبعضها تتعلق بالأمن القومي، وبعضها تتمتع

الأرقام مليار ل.س			
	قيل	بعد	الوفر نتيجة تغير السعر
البنزيت اوكتان 90	1.586	5.074	3.489
بنزيت اوكتان 95	2.442	6.221	3.779
المازوت - نقل وتحفنة	365	1.460	1.095
المازوت الصناعي والحر	14.783	21.900	7.118
المجموع	19.176	34.655	15.480

تجاري وأن يسجل لديه بعض الموظفين». الأهم من ذلك، أنه عندما تقدم الحكومة بيانها المالي وتقدر النفقات والإيرادات ويتبين أنها غير قادرة على الالتزام بذلك، ومع هامش انحراف كبير جداً. هذا يدل على أن الحكومة لم تعد قادرة على وضع سياسة مستقرة حتى لسنة واحدة فقط. ليس ذلك فحسب، بل ثمة بعض الإجراءات التي تمّ التراجع عنها وتبديلها بعد شهرين فقط! أنا أقول إن هنالك أمل دائماً، لكن هذا الأمل مشروط بوجود نية وإرادة حقيقية.

هل توافقين على أن العقوبات الاقتصادية هي السبب فقط بما وصل إليه الاقتصاد السوري؟

بالطبع لا. منذ الثمانينيات تقريباً وسورية تتعرض للعقوبات. ومنذ عام 2016 تهدد الولايات المتحدة بأنها ستفرض العقوبات التي فرضتها لاحقاً باسم قانون قيصر. السؤال هو ما الذي فعلته الحكومة منذ 2016 كي تجهز نفسها والقانون يمكن أن يصدر بأية لحظة؟ لا شيء. لم يجري أي شيء للتخوط من المخاطر المعلنة التي كانت تحيط بسورية.

لنفرض أننا تفاجئنا بقانون قيصر ولم تكن ندري أن الولايات المتحدة ستفرضه. مع ذلك، لم تدخل العقوبات حيز التنفيذ إلا بعد ستة أشهر من إقراره «وفقاً لنص قانون قيصر». ما الذي فعلته الحكومة كي تجهز نفسها؟ أيضاً لا شيء. ثم إن الحكومات المتعاقبة تعرف أن هناك حرب وهناك عقوبات، لم تتفاجأ بالواقع، وبالتالي لا يمكن القبول بأي سبب لتبرير تدهور الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطن بذريعة الحرب.

الدخل على القطاع الخاص، وبعد عام تقريباً كشف عن وجود مبالغ مستحقة للدولة على شركتي سبريتيل وMTN حوالي 234 مليار ليرة سورية، وقس على ذلك، هنا نتحدث عن مجرد ملفين أو ثلاث سمعنا عنهم في الإعلام فقط. لك أن تتخيل كم هي الكمية من الأموال الضائعة لدينا.

السؤال هنا، هل لديك تقدير لحجم التهرب الضريبي في سورية ومقدار الهدر العام وفاتورة الفساد، وإن بشكل تقديري؟

لا يوجد رقم رسمي أو تصريح حكومي حول حجم التهرب الضريبي، وتقدير هذه الأرقام مسألة صعبة، ولا سيما أننا حالياً اقتصاد قائم على أنشطة غير نظامية «اقتصاد الظل». حيث لا تعكس الأرقام واقع الاقتصاد الفعلي، فرقم الناتج المحلي الإجمالي المقدر عن العام 2022 «35 تريليون ل.س» لا يعكس 50% من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

إلى أين برايك يتجه الاقتصاد السوري في ظل السياسات الحالية؟

نحو الهاوية. يكفي الحديث عن استمرار تسارع معدل التضخم وليس ارتفاعه فقط، وتسارع انهيار سعر الليرة السورية، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية بعيداً عن انخفاضها شكلياً في الإحصاءات الرسمية «حيث انخفضت معدلات البطالة اسمياً، نتيجة بعض القرارات التي ألزمت البعض على الحصول على سجل



الزيادة لمس

أثرها المواطن

قبل 15 يوماً من

حصوله على

الراتب الجديد.

وبالتالي،

انخفضت

القيمة

الحقيقية

للدخل لحظة

صدور القرار

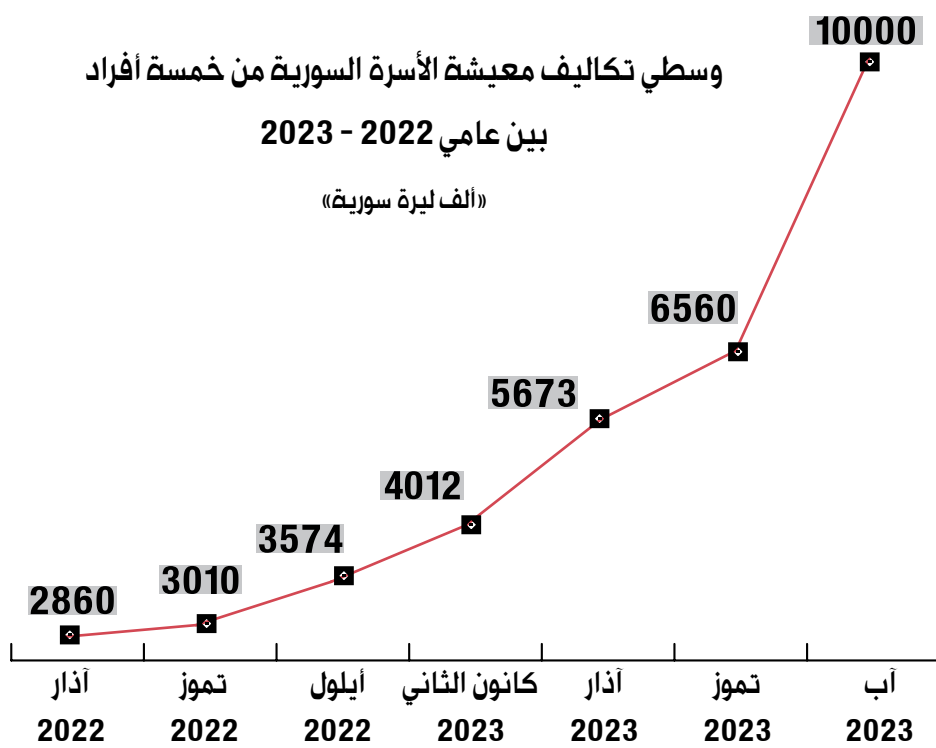
مؤشر «قاسيون» الاستثنائي: وسطي



وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2022 - 2023

(ألف ليرة سورية)



من حوالي 944 ليرة في تموز، إلى 1,194 ليرة. وكذلك ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 45,9%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 925 ليرة في بداية تموز إلى 1,350 ليرة الآن. في المقابل، ارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 38,1%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 1,400 ليرة في بداية تموز إلى 1,933 ليرة حالياً. أما الأرز، فقد ارتفع بحوالي 58,1%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 1,505 ليرة في بداية تموز إلى 2,380 ليرة في النصف الثاني من آب.

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 2,5 مليون ليرة

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 1,640,044 في بداية تموز، إلى 2,595,878 ليرة سورية، أي أنها ارتفعت بمقدار 58,3% أيضاً.

الأسعار شهدت تذبذباً وارتفاعات متباعدة بين منطقة وأخرى، وبشكل أكبر بين المحافظات السورية.

وبينما «حافظ» الخبز الحكومي على سعره ثابتاً «بافتراض أن المواطن استطاع فعلاً أن يؤمنه بالسعر الرسمي» طالت ارتفاعات الأسعار مكونات سلة الغذاء كلها دون استثناء.

جاءت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» في صدارة الارتفاعات، بحوالي 73,0% حيث قفز سعر الـ 75 غرام منها من 5,700 ليرة في بداية تموز، إلى 9,863 ليرة في النصف الثاني من آب. وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 60,0% عن حسابات تموز، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 8,400 ليرة، بينما كانت في تموز الماضي 5,250 ليرة. وكذلك الحال بالنسبة للخبز الذي ارتفع سعر 25 غرام منه بمقدار 28,9% منتقلاً من 563 ليرة في بداية تموز، إلى 725 ليرة حالياً.

وعلى هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 26,5%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً

تتوازي هذه الارتفاعات في تكاليف المعيشة مع تخفيض القيمة الحقيقية للأجور في البلاد

بمجرد اتخاذ الحكومة قرارات رفع الدعم عن العديد من السلع الأساسية في الخامس عشر من الشهر الجاري، ارتفعت أسعار مختلف السلع في السوق بنسب كبيرة، وانتشرت في الأسواق فوضى التسعير التي انعكست إما بارتفاعات غير مسبوق في أسعار الأساسيات، وإما في لجوء العديد من المتاجر إلى الإقفال إلى أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. لهذا، قررت هيئة تحرير «قاسيون» أن تصدر مؤشراً استثنائياً لتكاليف المعيشة يرصد بعض التغيرات التي طرأت على السوق السورية، وذلك بشكل مبدئي وجزئي لا يعكس الآثار النهائية لهذه القرارات.

3 قاسيون 58,3% ارتفاع تكاليف المعيشة خلال شهر

بعد الإعلان عن عمليات رفع الدعم الأخيرة، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بحوالي 3,823,333 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في شهر تموز 2023، حيث انتقلت هذه التكاليف من 6,560,178 ليرة في بداية تموز، إلى 10,383,511 ليرة «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 2,389,583 ليرة، منتقلاً من 4,100,111 ليرة في بداية تموز إلى 6,489,694 ليرة»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 58,3% خلال الفترة من بداية شهر تموز حتى النصف الثاني من شهر آب.

وتتوازي هذه الارتفاعات في تكاليف المعيشة مع تخفيض القيمة الحقيقية للأجور في البلاد، فبينما كان الحد الأدنى للأجور في بداية عام 2023 «كان 92,970 ليرة» قادراً على تغطية حوالي 2,3% من وسطي تكاليف المعيشة، أصبح الآن وبعد «ارتفاعه» اسمياً بنسبة 100% (أصبح 185,940 ليرة) غير قادر بنتيجة الارتفاعات المبدئية للأسعار التي لم تنتهي وتسنقر بعد سوى على تغطية 1,7% من وسطي تكاليف المعيشة.

اللحوم والحلويات في صدارة الارتفاعات

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 2,460,067 ليرة في بداية تموز، إلى 3,893,817 ليرة حالياً. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق، علماً أن

■ قاسيون

بناءً عليه، ارتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، وفقاً لمؤشر «قاسيون» الاستثنائي، ليقفز إلى أكثر من 10,3 مليون ليرة سورية «أما الحد الأدنى فقد وصل إلى 6,489,694 ليرة سورية»، بينما «ارتفع» الحد الأدنى للأجور ظاهرياً ليصل إلى «185,940 ليرة سورية - أقل من 12,6 دولار شهرياً».

وحول الطريقة المعتمدة لحساب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، نذكر أنه انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل هذه الطريقة بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على الأسعار الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل الـ 40% الباقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

تكاليف معيشة الأسرة أكثر من 10 ملايين

%58,3

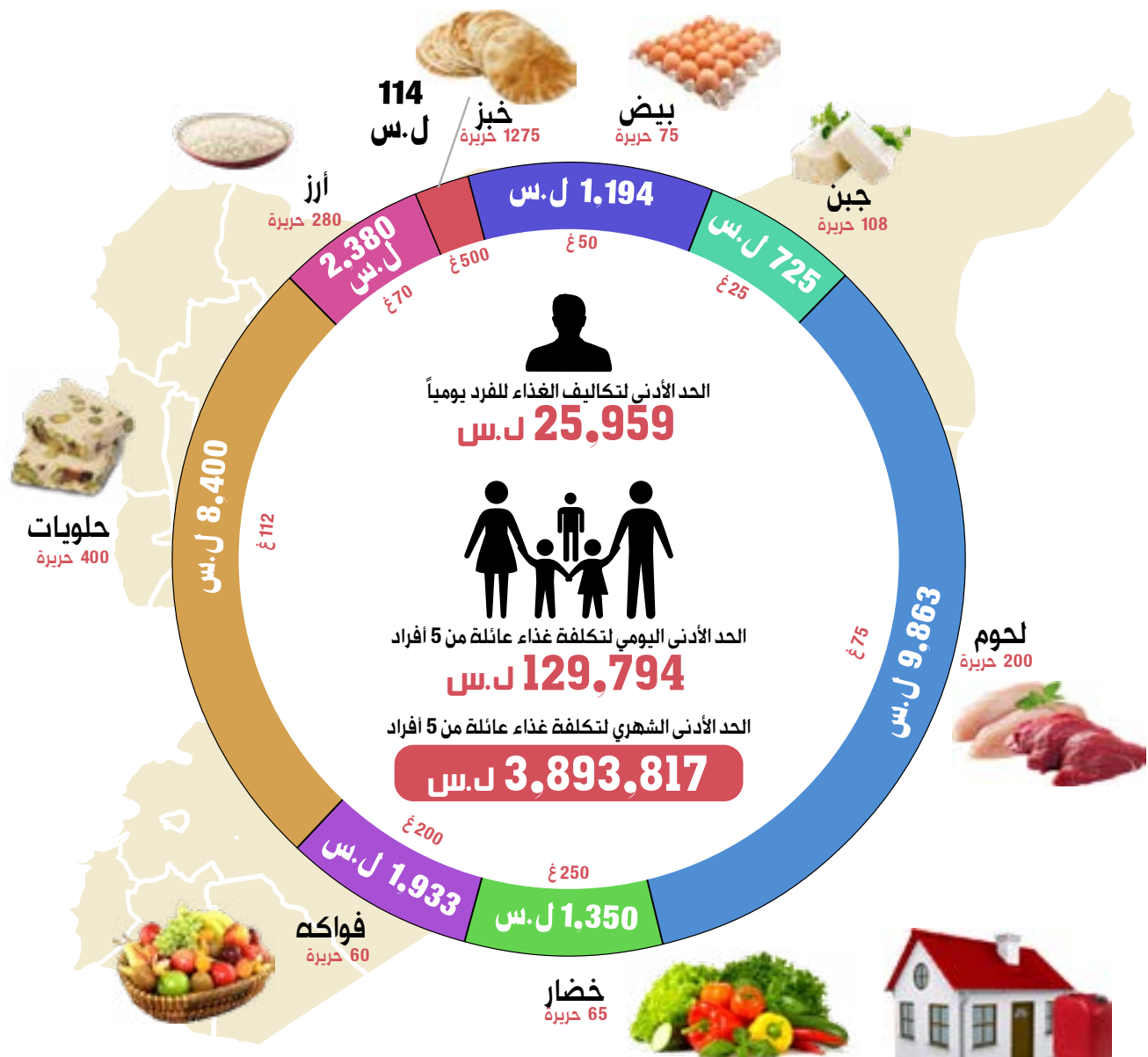
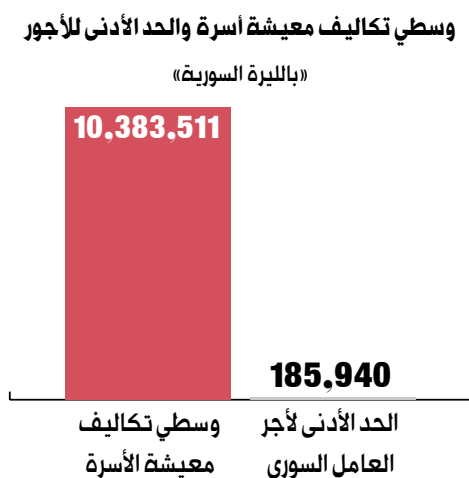
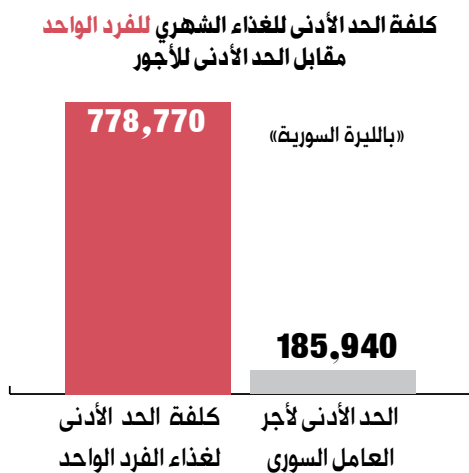
وسطي تكاليف المعيشة ارتفع فعلياً بنسبة قاربت 58,3% خلال الفترة من بداية شهر تموز حتى النصف الثاني من شهر آب.

%1,7

الحد الأدنى للأجور غير قادر بنتيجة الارتفاعات المبدئية
لأسعار التي لم تنتهي وتستقر بعد سوى على تغطية
1,7% من وسطى تكاليف المعيشة

%73,0

جاءت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» في
صدارة الارتفاعات التي طالت المواد الغذائية الضرورية،
بحوالي 73,0%



10.383.511 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً. أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضموراً بـ 1.6

6.489.694 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

2.595.878 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

حلب ومخططات إيكوشار الطامسة للهوية والثقافة!



انطلاقاً مما نشرته جريدة قاسيون حول الحريق الأخير في حي ساروجة في دمشق، وما تضمنه من رؤية وتحليل عميق حول خلفيات الحريق، ليس لكون المستفيد منه السماسرة وتجار العقارات فحسب، بل التحليل الأهم هو لطمس الهوية الوطنية والثقافية الجامعة للشعب السوري، وتحديدًا لمصلحة العدو الصهيوني ومن خلال المستعمر الفرنسي ومهندسه في ذلك الوقت «إيكوشار»، وأعاونهم واتباعهم!

■ محمود نصري ابو غسان

أود أن أشير إلى أنه لا تكاد تخلو مدينة من المدن الكبرى في سورية إلا وتعرضت بشكل أو بآخر إلى طمس وتخريب تلك الهوية الوطنية الجامعة للشعب السوري، ومن خلال تنفيذ مخطط إيكوشار سيئ الذكر، حتى بعد نيل الاستقلال الوطني وإلى يومنا هذا! فأننا من مواليد منتصف الثلاثين من القرن الماضي، ومن مواليد حلب القديمة، ومكان ولادتي لا يبعد سوى عشرات الأمتار عن قلعة حلب، وما سأرويّه هو ما شاهدته منذ صغري وما سمعته من أقاربي كبار السن عن مخطط المهندس الفرنسي إيكوشار حول هدم نصف أحياء حلب القديمة في ذلك الوقت، منها ما نُفذ ومنها لم ينفذ بسبب مقاومة أبناء تلك الأحياء مع بقية الوطنيين الغيورين.

فالطريق الموصل حالياً من «باب جنين» إلى ما يسمى الآن السبع بحرات وما قبله كان مغلقاً، وكان يسمى «سويقة الحجارين» وفيه فتحة ليست كبيرة توصل إلى أعرق أحياء حلب «حي الفرافرة» - السويقة «وكانت من المراكز التجارية والمباني الأثرية الهامة، وتصل أسواق حلب القديمة الجنوبية بالأسواق الشمالية».

تم فتح هذا الطريق من سويقة الحجارين وهدم تلك البيوت والأسواق والأحياء وصولاً إلى ما كان يسمى السجن القديم أو مقر الجوازات، وهذا نُفذ بعد الاستقلال، وكان

تنفيذه ضمن مخطط إيكوشار، ليفصل أجزاء من أحياء المدينة وأسواقها عن بعضها البعض! كان هناك مشروع طريق يمتد من آخر نزلة الزبدية مروراً بما يسمى الآن حارة بستان القصر ومروراً بحي الكلاسة القديم، وهدمه وصولاً إلى منطقة المقابر إلى باب «قن نسرين» وهو باب من أجمل أبواب حلب القديمة، وكان سيخرب، ومن ورائه حي باب قنسرين وجزء من الجلوم وصولاً إلى قلعة حلب!

فقد كان من توصيات إيكوشار هدم هذا الباب ومن خلفه تلك الأحياء، أي القضاء على نصف أحياء حلب القديمة، لكن مقاومة أهالي تلك الأحياء العريقة حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

وبالمناسبة فإن باب قنسرين يوصل إلى قلعة قنسرين التي تبعد عن جنوب حلب حوالي / 20 كم.

أما أطول شوارع حلب فيمتد من منطقة باب الحديد مروراً بجادة الخندق وصولاً إلى ما يسمى الآن آخر حي الجميلية، عند جسر القطار والفرن الآلي، فقد كان عند هذا الجسر محطة قطار تسمى محطة الشام، أي المسافرين إلى دمشق كان يركب القطار من هذه المحطة، والمسافر إلى تركيا والعراق وأوروبا كان يركب من محطة بغداد الموجودة إلى الآن، وكانت تمر في هذا الطريق الحافلات الكهربائية «الترام» وكان منظرها جميلاً جداً وتربط شرق حلب من أمام القلعة إلى غربها

عند محطة الشام، وقد تم هدم هذا الطريق من أحد طرفيه، حيث يوجد سور مدينة حلب القديمة والعديد من المحلات والخانات التجارية الهامة، وهذا أيضاً من توصيات سيئ الذكر «إيكوشار»!

وهناك مغارة تقع في منطقة تسمى تلة السوداء، وهي قريبة من حي الكلاسة، كانت هذه المغارة ملجأً للهاربين والثوار ضد المستعمر الفرنسي.

وتعتبر هذه المغارة كنزاً أثرياً لا يقدر بثمن كما يروي كبار السن، وأحدهم خالي الذي اختبأ فيها غير مرة، فبداخلها فتحات يمكن للإنسان العيش داخلها، وفيها رسومات قديمة كثيرة، وتمتد إلى مسافة أكثر من عشرة كيلومترات!

ويقال إن سكان القلعة كانوا يخرجون منها أثناء الحصار عن طريق هذه المغارة في الأزمنة الغابرة.

ومن أجل عدم اللجوء إلى هذه المغارة حول المستعمر الفرنسي، ومن بعده الحكم الوطني، شبكة الصرف الصحي إلى داخلها، وأخيراً تم إغلاق مدخلها.

منطقة باب الفرّج، وهي منطقة شبيهة بساروجة في دمشق وسوق سرسق في بيروت، كانت تضم مطاعم ومحلات تجارية وكراجات تربط المدينة بضواحيها، وهناك بعض الأحياء مرتبطة في باب الفرّج هي «بندرة الإسلام» - بندرة اليهود - حي القلعة - بحسيتا ، حيث تم هدم هذه المنطقة تحت مسمى في ذلك الوقت «مشروع باب الفرّج»، واعتقد أنه تم هدمه في منتصف سبعينيات القرن الماضي!

ونتيجة هذا الهدم مُحيت من أذهان سكان مدينة حلب هذه الأحياء التي تمت الإشارة إليها، والتي أقيم مكانها مبنيين فقط هما فندق الشيراتون والمركز الثقافي، وفي الجانب الآخر تم الحفاظ على الكنيس اليهودي، وهو

أكبر المعابد اليهودية في حلب، ويقع خلف مبنى السجل العقاري.

وأثناء الهدم ظهر باب الفرّج، وهو أحد أبواب مدينة حلب، كما ظهر سور المدينة القديمة، ولكن لم يجر ترميمها وإظهارها للوجود كأحد معالم المدينة، والمنطقة الآن عبارة عن أرض فارغة، لا يوجد فيها سوى المبنيين المشار إليهما، وهذا الهدم قسم وحول المنطقة إلى حالة من الفراغ والانقطاع لا تربطها بشيء!

وكذلك هناك عدة طرق وأحياء أزيلت من الوجود «حي المشاركة الذي يبدأ من ضريح هنانو والجندي المجهول إلى منطقة باب جنين، وهناك حي الوراق الذي يبدأ من باب جنين من طرف اليمين وصولاً إلى باب أنطاكية» وفتح طريق من باب الحديد إلى حي قاضي عسكر، وما زالت معالم الهدم ظاهرة للأن، وطريق من باب الحديد إلى أغير، شاقاً الحي إلى قسمين!

مع العلم أنه في عام 1966 تم إعلان المدينة القديمة في حلب جزءاً من التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة، لكن ذلك لم يشفع لها ليحد من تغول وتنفيذ المشاريع الهدامة للآرث الثقافي والحضاري والتاريخي فيها!

وختاماً تجدر الإشارة إلى أن بعض الناس من ذوي النيات الحسنة يقولون إن هذا الهدم كان لتجميل المدينة أو لحاجة موضوعية مثل إنشاء حدائق ومراكز حكومية وغيرها، إلا أن ما تمت الإشارة إليه ليس له أي علاقة بذلك، سوى أنه هدم للذاكرة الوطنية الجمعية لأهالي حلب وللسكان تلك الأحياء والأسواق والخانات التي طالها الهدم، وأصدق دليل على ذلك أنه لا الجيل الحالي ولا الذي سبقه يعرف كيف كانت حلب قبل أيام الاستعمار الفرنسي وما أتى للحكم من بعده، لإضاعة الذاكرة الوطنية والإنسانية الجمعية لأهالي وسكان مدينة حلب خصوصاً وللشعب السوري عموماً.

لا تكاد تخلو مدينة

في سورية إلا

وتعرضت بشكل

أو بآخر إلى طمس

وتخريب الهوية

الوطنية الجامعة

للشعب السوري من

خلال تنفيذ مخطط

إيكوشار سيئ الذكر

جسر البوكمال الوحيد بحاجة إلى الصيانة.. ولا مجيب!



زيارات عديده تقوم بها الجهات الرسمية لمحافظة دير الزور، سواء على شكل فريق حكومي، أو كزيارات فردية لوزراء أو مسؤولين، وهذه الزيارات غالباً تشمل مدينة الميادين وأحياناً بعض البلدات في المحافظة، لكنها دائماً تستثنى مدينة البوكمال، لتبدو هذه المدينة وكأنها منسية، أو خارج خارطة المتابعات الرسمية في الزيارات الميمونة!

■ مراسل قاسيون

الحدود الإدارية لمدينة الميادين، لمسافة تتجاوز عشرات الكيلو مترات!

هذا الشريان هو جسر البوكمال الذي تم تخريبه وجعله قسمين على يد الإرهاب، والذي لا يحتاج إلا إلى بعض الصيانة البسيطة لكي يربط هذه القرى بالمدينة، وكي يسهل على سكانها التحرك ونقل محاصيلهم الزراعية إلى البوكمال وتسويقها، وخلق حركة البيع والشراء في البوكمال وتزويد المدينة بكل أنواع الخضار، بدل أن يتم نقلها إلى مدينة الميادين مع زيادة تكاليفها!

إضافة إلى ذلك، وفي الحالات الإسعافية، يكون الزمن أقل في حالة النقل إلى البوكمال عبر الجسر من النقل إلى الميادين!

فما يطالب به أهالي البوكمال وريفها في شرق نهر الفرات هو إعادة تأهيل جسر البوكمال الوحيد واليتيم، وإعادة الحياة إلى هذه القرى شبه المعزولة!

فواقع حال الجسر الحالي يرثى له من التهالك، تماماً كحال المدينة وريفها المتهالكين إهمالاً ولا مبالاة!

حال الطرق العامة ليست أفضل!

الطامة الكبرى هي في طريق البوكمال - دمشق، وطريق البوكمال - حلب، اللذين لا

ولا أحد يعلم سبب هذا الجفاء الرسمي مع هذه المدينة، رغم أنها وكما هو معروف تعتبر البوابة الشرقية الوحيدة حالياً، والمنفذ الوحيد بين العراق وسورية، وتشكل الرافد الاقتصادي الأهم من بين جميع مناطق ونواحي المحافظة، لكن للأسف الشديد بقيت مهمة على يد الرسميين!

هذا الجفاء والإهمال الرسمي ينعكس سلباً على المدينة، وخاصة على مستوى خدماتها وضرورت استمرار الحياة فيها، وهو ما يتم تسليط الضوء عليه بين الحين والآخر عبر صفحات قاسيون!

وربما تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن رئيس الحكومة كان محافظاً لدير الزور، ومن المفترض أنه يعلم أكثر من غيره من أعضاء الحكومة بواقع المحافظة ومدنها وضرورتها الحيوية خديماً ومعيشياً، لكن هذه المعرفة لم تنعكس إيجاباً على المدينة بكل أسف!

جسر البوكمال المتهالك كحالها!

يربط البوكمال بقرى ونواحي شرق نهر الفرات الجسر الوحيد على النهر، والذي يعتبر الشريان الحيوي للمدينة والريف الممتد إلى

أما الطريق الواصل بين البوكمال ومدينة دير الزور «مركز المحافظة» فلا يمكن وصفه سوى بأنه طريق زراعي ليس إلا! مع العلم أن هناك الكثير من القرى الممتدة على جانبي هذا الطريق الممتد لمسافة 130 كم! فضيق الطريق وسوء مواصفاته وترديه يزيد من إمكانية وقوع الحوادث عليه، مع زيادة أعداد ضحاياها! فمتى ستستفيق الحكومة لتلتفت إلى البوكمال ومطالبها المحقة!؟

يصلحان لأن يكونا طريقين دوليين يعتمد عليهما كصلة وصل، ليس بين البوكمال وهذه المدن، بل بين العراق والداخل السوري، مع ما يعنيه ذلك على المستوى التجاري والاقتصادي!

فكذلك من غير المعروف ما هي مبررات عدم إيلاء هذه الطرق الاهتمام الرسمي الكافي حتى الآن، لتحويلها إلى أوتسترات دولية حقيقية تربط فيما بين العاصمة دمشق والعاصمة الاقتصادية حلب ومدينة البوكمال المنفذ الحيوي والاقتصادي الوحيد مع العراق!

خبر عام وتعليق هام.. «التمديد لعضو الهيئة التدريسية بمرتبة أستاذ بعد إتمامه سن الـ 75»!



يستفيدوا من دراسة هالخصوصية السورية..!

يقول الخبر، وزير الاقتصاد: هناك مجموعة من الإجراءات قسم منها تم القيام به، والآخر سيتم قريباً، تهدف جميعها لتعزيز قيمة الليرة السورية ودعم الإنتاج المحلي لكونه الحامل الأساسي للاقتصاد وحمى الليرة، إضافة إلى السعي لتخفيض العجوزات العامة للدولة.

تعليق: شغنا الإجراءات ولمسنا نتائجها الوخيمة.. الدولار الرسمي صار بـ 10900 ليرة.. يعني الليرة تراجعت.. وزاد سعر المازوت والفيول الصناعيين بنسبة كبيرة.. يعني لا دعم إنتاج ولا يحزنون.. وتخفيض العجوزات طلعت من جيوبنا بزيادة أسعار المشتقات النفطية.. مشان الله لا تحكو ولا تعملو أي إجراء.. حاج الإنجازات اللي عملتوها لها!!

يقول الخبر، وزير النفط: أي قرار يصدر من الحكومة تتم دراسته بطريقة شاملة ومعقدة ووافية، وتتم أيضاً دراسة تأثير هذه القرارات على الدخل والاستهلاك وعلى معيشة المواطن.

تعليق: أكيد ما حدا ضد استثمار إمكانات الأساتذة المخضرمين.. بس شو مشان الاستنزاف العمري وأتو السن الو حقو كمان.. وليس ما تعملوا مسابقات لترميم أعضاء الهيئة التدريسية طالما عندكم نقص.. والله في كثير كفاءات عاطلة عن العمل وعم تنتظر فرصة..!!

يقول الخبر، رئيس الحكومة، الإدارة السورية حرصت على تسجيل الخصوصية السورية والاستفادة من المحنة التي مرت بها مؤسسات بلدنا وكتابتها كدروس مستفادة ليس على المستوى الوطني فحسب، بل سيذكرها كل مهتم بالإصلاح الإداري.

تعليق: أكيد يمكن استخلاص دروس مستفادة من خصوصية الإصلاح الإداري الحكومي.. يعني بيكفي نذكر المسابقة المركزية وشو صار فيها.. أو بالعاملين المتعاقدين بوزارة العدل وكيف بجرة قلم ظالمة صاروا مع العاطلين عن العمل بعد خدمات طويلة وخبرات متراكمة.. ويمكن الأهم كيف صار الفساد الصغير مستشري بالمؤسسات الحكومية.. فعلاً كل المهتمين ح

يقول الخبر، مجلس الوزراء يناقش فتح سقف التمديد لعضو الهيئة التدريسية بمرتبة أستاذ بعد إتمامه سن الـ 75 وفق ضوابط ومعايير محددة.

تعليق: طيب شو ممكن نحصد من مزايا بعد هيك برنامج للحوار.. ما بدنا نحكي عن المحاضرين.. كانوا رؤساء حكومة منعرفهم ومنعرف خبراتهم الحوارية تماماً.. بس مقول معاوني وزراء بدهم مين يعلمهم الحوار يا عالم..!؟

دفعة واحدة.. وقتها بس يمكن للمواطن انو يرجع يعيش!! يقول الخبر: عقد في عففور برنامج للتدريب الحواري للقيادات الإدارية بمشاركة 42 معاون وزير، وكان من المحاضرين رؤساء الحكومة السابقين عماد خميس وعادل سفر.

تعليق: العمى ولوووو.. إذا هيك عم يطالع معكم بعد الدراسة الشاملة والمعقدة.. فكيف بدون دراسة؟.. لك قراراتكم ساوت حياة المواطن جحيم.. الشئ الشامل والمعمق والوافي الوحيد المطلوب هو انو نخلص من كل سياساتكم وقراراتكم

لينين ضد تروتسكي ومارتوف «عن التنظيم الحزبي»



«أساء الرفيق تروتسكي تماماً تفسير الفكرة الرئيسية من كتابي «ما العمل؟» عندما يتكلم أنّ الحزب يجب أن يكون تنظيمًا تامرياً... لقد نسي أنني في كتابي أفرحت عدداً من الأنماط المختلفة من التنظيمات، من أشدها سريةً وحصريةً إلى أوسعها وأكثرها «رخاوة» بالمقابل. كما نسي أنّ الحزب عليه أن يكون الطليعة فقط، القائد للجماهير الغفيرة من الطبقة العاملة، والتي تعمل بأكملها أو بأكملها تقريباً «تحت التحكم والتوجيه» من قبل منظمات الحزب، ولكن مع كون هذه الجماهير لا تنتمي إلى حزب، ولا ينبغي لها أن تنتمي بأكملها إلى حزب» — لينين 1903.

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقات

من العناصر غير المستقرة، والذين سيزداد عددهم مع نمو الحزب...

والآن دعونا نرى ما هي النتائج التي يتوصل إليها الرفيق تروتسكي بسبب خطئه الجوهري. لقد أخبرنا هنا بأنه إذا تعرض العمال للاعتقال صفاً تلو الآخر، وأنه إذا أعلن العمال بأنهم لا ينتمون إلى الحزب، فإن الحزب سيكون حزباً غريباً في الحقيقة! ليس الأخرى أنّ العكس هو الصحيح؟ أوليست حجة الرفيق تروتسكي هي الغريبة؟ إنّ الأمر الذي يعتبره الرفيق تروتسكي محزناً هو ما لا يمكن سوى أن يبتهج له أي ثوري لديه أدنى خبرة على الإطلاق. فإذا اعتقل مئات وآلاف من العمال لمشاركتهم في الإضرابات والمظاهرات ولم يثبت أنهم أعضاء في المنظمات الحزبية، فهذا لا يظهر سوى أننا نمتلك منظمات جيدة، وأننا ننفذ مهمة الحفاظ على دائرة محدودة، إلى هذا الحد أو ذاك، من القادة السريعين واجتذاب الجماهير العريضة بأوسع ما يمكن إلى الحركة. إنّ جذر الخطأ الذي يرتكبه هؤلاء المدافعون عن صيغة مارتوف، هو أنهم لا يتجاهلون فقط الشرور الرئيسية في حياتنا الحزبية، بل ويباركونها. ويمكن الشر هو أنه، وفي خضمّ الحالة التي يكون فيها انعدام الرضا السياسي شاملاً، وعندما تتطلب الظروف تنفيذ عملنا بسرية تامة، وعندما تكون معظم نشاطاتنا مضطربة إلى الاقتصر على دوائر محدودة وسرية وحتى على اجتماعات سرية، فإنه من الصعب جداً، أو شبه المستحيل في الواقع، أن نميز أولئك الذين يتحدثون فقط، عن أولئك الذي يجتثمون عناء العمل...

إننا نعانى من هذا الشر ليس في أوساط الإنتلجنسيا [المتقنين] فقط، بل وكذلك في أوساط الطبقة العاملة، وإن صيغة الرفيق مارتوف تُشعرن هذا الشر، فهي تميل بالضرورة إلى جعل أي أحد، والجميع، في عداد أعضاء الحزب. وحتى الرفيق مارتوف نفسه اضطرّ للاعتراف بهذا، ولو بتحفظ: «نعم، إذا أحببت»، هو قال ذلك. ولكن هذا

جاءت الفقرة أعلاه ضمن إحدى خطابات فلاديمير لينين أمام المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (أب 1903). وفيما يلي مقتطفات منه، مترجمة من الطبعة الإنكليزية لكتاب «ضد التروتسكية» الصادر عن معهد الماركسية اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، من منشورات دار التقدم (عام 1972، ص 8-10، و 226-227).

من خطاب لينين

ولنتقل إلى الموضوع الأساسي، يجب عليّ أن أقول إنّ الرفيق تروتسكي قد أساء كلياً فهم فكرة الرفيق بليخانوف الجوهريّة، ولذلك تملّص في حججه من لب المسألة. لقد تحدث عن المتقنين والعمال، من وجهة النظر الطبقيّة وعن الحركة الشعبية، ولكنه أخفق في ملاحظته للمسألة الأساسية؛ هل صيغتي أنا تضيق أم توسع مفهوم العضو في الحزب؟ لو سأل نفسه ذلك السؤال، لتمكّن بسهولة من فهم أنّ صيغتي تضيق هذا المفهوم، في حين توسعه صيغة مارتوف، فما يميز مفهومه «إذا استخدمنا التعبير الصحيح لمارتوف نفسه» إنما هو «المرونة» التي يتسم بها.

وفي الفترة من حياة الحزب التي نمر بها الآن، تكون هذه «المرونة» بالضبط هي ما يفتح الباب بلا شك أمام جميع عناصر التشويش والتذبذب والانتهازية. ولتحض هذه النتيجة الواضحة ينبغي إثبات أنه لا وجود لعناصر كهذه. ولكن لم يقدّم الرفيق تروتسكي حتى بفعل ذلك. فهذا الأمر لا يمكن إثباته لأن الجميع يعرفون أنّ عناصر كهذه موجودة وبكثرة، وأنه يمكن العثور عليها في الطبقة العاملة أيضاً. إنّ الحاجة إلى حماية متانة خط الحزب وبقاؤه مبادئه، قد أصبحت الآن ملحة بشكل خاص. حيث إنّ الحزب ومع استعادته لوحدة، سوف يجتد في صفوفه الكثير جداً

بالضبط هو ما لا نحبه قط! ولهذا بالضبط نبدي هذه الصلابة في معارضتنا لصيغة مارتوف. إنّ عشرة ممن لا يسمون أنفسهم أعضاء في الحزب ولكن يعملون، خير من شخص يسمي نفسه عضواً في الحزب ولا يعمل «العمال الحقيقيون لا يلهثون وراء الألقاب». إنّ هذا يبدو لي مبدءاً لا يحدّ، ويجبرني على النضال ضد مارتوف.

ملاحظات الناشر الروسي

ألقى لينين ملاحظاته هذه خلال المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي «تموز وأب 1903»، حيث انعقدت 13 جلسة في بروكسل ثم استُكملت البقية في لندن «بسبب قمع البوليس».

وتم التحضير للمؤتمر من مجموعة الإسكرا «الشرارة» التي تزعمها لينين للتعبة على أساس المبادئ الماركسية الثورية. وجاء المؤتمر في لحظة انعطافية في التاريخ العالمي عندما بدأت الإمبريالية تحل مكان الرأسمالية ما قبل الاحتكارية، فأرسل المؤتمر أسس حزب من نمط جديد، وقام محررو الإسكرا بصياغة مشروع برنامج للحزب وتقديمه للمؤتمر «ونشر في العدد 21 من الإسكرا، 1 حزيران 1902». وكتب لينين بعض وثائق المؤتمر: مشروع النظام الداخلي للحزب ومشروعات لعدة قرارات، وملخص تقرير عن نشاطات الإسكرا. وضم المؤتمر أيضاً أخصام اللينينية وعناصر متذبذبة. ووقف لينين وأناصره بحزم ضد الانتهازيين الذين كان تروتسكي أحدهم؛ حيث هاجموا المشروع اللينيني، ولا سيما الموضوع المتعلقة بالدور القيادي للحزب في حركة الطبقة العاملة، والنقطة المتعلقة بالحاجة لتأسيس ديكتاتورية للبروليتارية، والقسم الزراعي من البرنامج.

النضال ضد تأثيرات «الاشتراكية-الديمقراطية» الغربية

سار الانتهازيون على أثر أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الغربية، التي لم تنبس ببنت شفة حيال ديكتاتورية البروليتارية، فهاجموا هذه الموضوعات بأشكال مباشرة وغير مباشرة. فقدّم تروتسكي تأويلاً انتهازياً لديكتاتورية البروليتارية، مصرّاً على عدم التمييز تقريباً بين الحزب والطبقة العاملة وأنه يجب تحويل البروليتاريا إلى أغلبية في الأمة. وأخفق الإصلاحيون، وتروتسكي من

بينهم، في فهم أنّ فكرة لينين عن ديكتاتورية البروليتاريا كانت تدعو إلى الظفر بالسلطة من قبل الطبقة العاملة بدعم من الفلاحين الكادحين، الذين كانوا يشكلون أغلبية الأمة. ورفض المؤتمر جميع محاولات الانتهازيين تعديل مشروع برنامج الإسكرا بروح برامج أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية. وتبنى المؤتمر برنامج الحزب بالإجماع «مع امتناع واحد عن التصويت» والذي صاغ كلاً من المهمات المباشرة للبروليتاريا في الثورة الديمقراطية البرجوازية المرحّبة «برنامج الحد الأدنى»، إضافة إلى المهمات المحسوبة لتحقيق انتصار الثورة الاشتراكية وتأسيس ديكتاتورية البروليتاريا «برنامج الحد الأقصى».

لينين ضد مارتوف وتروتسكي

في نقاش النظام الداخلي، ضغط لينين وأناصره لتأسيس حزب ثوري مناضل للطبقة العاملة وأصرّوا على تعسير وصول العناصر غير المستقرة والمتذبذبة إلى عضوية الحزب، فاشتدّت صيغة الفقرة اللينينية لعضوية الحزب ليس فقط الموافقة على البرنامج والدعم المالي، بل وكذلك انضمام الشخص إلى إحدى منظمات الحزب. وقاتل لينين وأناصره من أجل حزب بروليتاري مناضل، مركزيّ وموحد كالجملود.

أما الانتهازيون، وتروتسكي من بينهم، فأرادوا حزباً برجوازياً صغيراً رخواً وضعيف التنظيم، فتقدّم مارتوف بصيغته للفقرة الأولى، مقترحاً لشروط عضوية الحزب، إضافة إلى الموافقة على البرنامج والدعم المالي، الاكتفاء بتقديم مساعدة شخصية لمنظمة للحزب تحت قيادة إحدى منظماته [لا الانضمام الفعلي لمنظمة]. وفتحت صيغة مارتوف باب الحزب لجميع العناصر المتذبذبة، ولأقت دعماً من المناهضين للإسكرا ومن الإسكريين المتذبذبين وتمّ تمريرها في المؤتمر بأغلبية بسيطة. وشهد المؤتمر انشقاقاً بين الإسكريين الجريين «اللينينيين» الذين نالوا أغلبية الأصوات «البلاشفة»، وبين الإسكريين «الناعمين» «مارتوف وأتباعه» الذين نالوا أقلية الأصوات «المناشفة».

كتب لينين: «بوصفها تياراً للفكر السياسي والحزب السياسي، ولدت البلشفية منذ العام 1903». وأصبحت البلشفية نموذجاً للماركسية الثورية لجميع البلدان وشكّلت نقطة انعطاف في تاريخ حركة الطبقة العاملة الأممية.



عشرة ممن لا يسمون أنفسهم أعضاء في الحزب ولكن يعملون خير من شخص يسمي نفسه عضواً في الحزب ولا يعمل

جيش الكيان منقسم والتهديد «الوجودي» يتصاعد



التهجمات بالمسؤولية فيما يتعلق بالحق الضرر بالجيش واستعداده وجاهزيته.

قلق أمريكي وزبارة رفيعة مرتقبة

الأزمة الجارية لا تتعلق بالكيان وحده، وإنما بوظيفته الأساسية أصلاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتحديد كونه «قاعدة» عسكرية أمريكية متقدمة ورئيسية فيها، ومثل هذا الأمر من تراجع بجاهزية الجيش وضعفه يعني عملياً تراجع بقدرة حماية وتأثير هذه «القاعدة» على بقية القواعد الأمريكية وقواتها المنتشرة في المنطقة ككل، وتراجعاً بنفوذها الجيوسياسي الذي لعب الكيان تاريخياً دوراً في تدعيمه.

نتيجة لذلك أعلن أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال مارك ميلي سيزور «إسرائيل» خلال الأسبوع الجاري لتقييم الأضرار الحاصلة في الجيش والتحقق من التقارير التي تفيد بأن جاهزية واستعداد جيش الدفاع للحرب قد تضررت بسبب رفض جنود الاحتياط تأدية مهامهم، بنفس الوقت تحاول وسائل الإعلام الغربية تغطية الهدف الحقيقي من الجولة وتصويرها «كجولة وداع قبل مغادرة ميلي لمنصبه في تشرين الأول المقبل».

تعكس زيارة رئيس الأركان الأمريكي القلق الجدي الموجود لدى واشنطن جراء هذه الأحداث في الكيان الصهيوني، ومثل هذه الزيارة لن تكون بهدف «تقييم» أو «تحقيق» كما هو معلن، بقدر ما هي توجيهات وأوامر ونصائح ستعطى للنخبة الصهيونية بشكل حي ومباشر على لسان قائد الجيش الأمريكي نفسه بما يعنيه هذا التمثيل من جذية بالتعاطي مع الحدث.

إن كل ما يجري داخل الكيان الصهيوني من أحداث سياسية واقتصادية وأمنية يعد مبعشراً باقترب تفككه النهائي، وما تمرّد ضباط الجيش والتظاهرات الواسعة الجارية والأزمات السياسية المتتالية فيه سوى غيض من فيض ما يجري من شقاق وانقسام وتفسخ في الكيان ككل.

خيارات صعبة

لا يعبر أي من السياسيين الصهاينة أو صحافتهم حول درجة خطورة الوضع ودلالاته في الحقيقة، فتمرّد بهذا الحجم لا يتعلق بالآلاف الضباط وحدهم، بل كذلك بتأثيرات الحدث على بقية الضباط والقادة، المؤيدين أو المعارضين على موقف ضباط الاحتياط، فتطور هذا الأمر يهدد بحدوث شقاق وانقسام داخل المؤسسة العسكرية الصهيونية، ومن جهة ثانية، فإن هذا الحدث قد جعل الجيش نفسه أحد ميادين الصراع السياسي الداخلي.

ويضع هذا الحدث حكومة نتניהو ومجمل منظومة الكيان بمأزق صعب من ثلاثة خيارات: الأول هو عدم تمرير خطة إصلاح القضاء في الكنيست مما يعني تنازلاً لصالح الضباط المتمردين، ويعطي الأخيرين وغيرهم موقفاً أعلى وأكثر إمكانية بالتدخل والتأثير على المجرىات السياسية في الكيان. الثاني هو تمرير خطة الإصلاح مما سيؤدّد ردود فعل أوسع وأكبر سواء على المستوى المدني أو العسكري، وبذلك يكون الخيار الأفضل بالنسبة للحكومة والكنيست ما جرى حتى الآن من ممانعة بالأمر، بيد أن هذه الممانعة كذلك تؤدي إلى خسارة الوقت بالنسبة لحكومة نتניהو أمام الاحتجاجات الجارية التي بحال توسعها ستفرض حلّ الحكومة والكنيست وإجراء انتخابات جديدة.

رغم ذلك، مرر الكنيست في 24 تموز الماضي جزءاً واحداً من خطة الإصلاح القضائي بموافقة غالبية أعضائه على مشروع قانون إلغاء ذريعة «المعقولة» الذي كان يتيح للمحاكمة «الإسرائيلية» مراقبة ومراجعة القرارات الحكومية وإلغاءها إن تطلب الأمر، وبذلك بات القضاء الصهيوني غير مخوّل بإلغاء قرارات الحكومة أو وزاراتها بذريعة «عدم المعقولة».

يعاني الكيان الصهيوني من «أزمة وجودية» متعددة الأوجه، سياسياً واقتصادياً وأمنياً-عسكرياً، وبأبعاد خارجية مرتبطة بالتغيرات الدولية وداخلية بالتوترات المتصاعدة. كان واحداً من تعبيرات الأزمة الأكثر خطورة على هذا «الوجود»، أو على الأقل «وحدة الكيان»، تمرّد وامتناع آلاف الضباط الاحتياط في «جيش الكيان الصهيوني» عن الالتحاق بتدريباتهم وتنفيذ الأوامر منذ أشهر اعتراضاً على خطة التعديلات القضائية التي تحاول حكومة نتניהو تمريرها، مما أدى إلى إضعاف «جاهزية الجيش» وقلق واشنطن مما يجري على مصالحتها في المنطقة.

■ يرتب بوضو

تعمّ الكيان حركة احتجاجات وتظاهرات واسعة انطلقت منذ بداية العام الجاري ومستمرة حتى اليوم تنديداً بحكومة نتניהو اليمينية، كانت شرارتها الإعلان عن خطة إصلاح قضائي تُضعف من صلاحيات المحكمة العليا، مما يتيح ويعطي صلاحيات أكبر وأوسع للحكومة والبرلمان على كافة المؤسسات بما فيها الاقتصاد والدفاع، وسيكون للكنيست سلطة لإبطال قرارات المحكمة العليا بأغلبية أصوات أعضائه، وتقلّص من إمكانية استجواب أو محاسبة الحكومة من قبل السلطة القضائية، الأمر الذي وصفه «الإسرائيليون» أنه إضرار بال «ديمقراطية» وتوجه نحو سلطة «استبدادية» و«دكتاتورية» بقيادة حكومة يمينية متطرفة.

تمرّد ضباط الاحتياط

مع تصاعد حركة الاحتجاجات في الشارع أعلن عشرات ضباط الاحتياط لدى جيش الكيان في شهر آذار امتناعهم عن حضور تدريباتهم العسكرية الروتينية سواء الأسبوعية أو السنوية احتجاجاً على خطة التعديل القضائي وتأثيراتها على الكيان عموماً ومؤسسة الدفاع خصوصاً، وبمرور الوقت توسع عدد الضباط الممتنعين وصولاً إلى أكثر من 10 آلاف من أفرع مختلفة، ضباط استخبارات، وقوات خاصة، وأهمها وأكثرها خطورة الطيارون. شكّل هذا التمرّد العسكري من ضباط الاحتياط صدمة لحكومة نتניהو وللكيان ككل، ويعد تعبيراً فاضحاً عن مستوى الانقسام

الحاد الجاري لدى الكيان الصهيوني، مما أدى إلى وصف رئيس الوزراء بنيامين نتניהو الحدث بال «التهديد الوجودي» على الكيان، وبدوره قال رئيس أركان جيش الاحتلال هيرتسي هليفي في رسالة موجهة إلى الجنود، «إذا لم تكن جيشاً قوياً ومتمكناً، وإذا لم يخدم في الجيش الإسرائيلي الأفضل بين الشبان، فإنه لن نتمكن من الاستمرار بالوجود كدولة في المنطقة» متابعاً «أدعو جميع عناصر الاحتياط، وفي هذه الأيام المعقدة أيضاً، إلى الفصل بين الاحتجاج المدني والخدمة الأمنية والامتناع فيها. الدعوات إلى عدم الامتناع تضر بالجيش الإسرائيلي».

وقال رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الدفاع السابق أفغدور ليبرمان «إن ما لحق من أضرار حقيقية بسلاح الجو الإسرائيلي من قبل قوات الاحتياط، هو علامة خطر ربما لم تحدث من قبل»، بينما صرّح قائد سلاح الجو الصهيوني تومير بار أن كفاءة الجيش لن تعود كما كانت بل تشهد ضرراً بمرور الوقت قائلاً «الضرر داخل المنظومة العسكرية الإسرائيلية يزداد عمقاً ويزيد من ضعف كفاءة الجيش نفسه والتي لن تعود كما كانت... تلك الكفاءة لن تعود إلى سالف عهدها، على خلفية احتجاج ضباط الاحتياط، والذي يأتي نتيجة لاعتراضهم على التعديلات القضائية التي تحاول حكومة بنيامين نتניהو تمريرها»، وقال وزير الدفاع يوآف غالانت أن ما يجري بمثابة «هدية لأعدائنا».

وأدى تمرّد ضباط الاحتياط كذلك إلى تصعيد في الأزمة السياسية والحكومية في الكيان، حيث يتبادل رئيس الوزراء وقادة الجيش

الازمة الجارية لا

تتعلق بالكيان

وحده وإنما

بوظيفته الاساسية

أصلاً بالنسبة للولايات

المتحدة الأمريكية

في المنطقة

وتحديداً كونه

«قاعدة» عسكرية

أمريكية متقدمة

ورئيسية فيها

«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى

تسلّط «قاسيون» الضوء، في ملفّها هذا، على «القارة الشابة»، إفريقيا. إذ برهنت الأحداث الأخيرة للعالم مجدداً أن هذه القارة بإمكاناتها الهائلة واحدة من أبرز نقاط الاهتمام العالمي، وبرهنت أيضاً أن حالة التحول العامة الجارية هناك ستكون علامة فارقة وركيزة في فهم التحولات الدولية الجارية وستكون نتاجها سمة أساسية من سمات العالم الجديد.

«أين ستقف إفريقيا في نهاية المطاف؟»

وأسئلة أخرى عن المستقبل



أثار انقلاب النيجر في شهر آب الجاري حالة من الرعب في أروقة السياسة الفرنسية تحديداً والغربية عموماً، مما طرح الكثير من التساؤلات، انصب معظمها في محاولة فهم السبب الحقيقي لهذا القلق، ومن ثم فهم الخيارات المتاحة بالنسبة لواشنطن وباريس، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجمل التغيرات الإفريقية المشابهة في العقد الماضي التي جرت عكس مصالح الغرب.

■ علاء ابوفراج

منذ اللحظات الأولى التي تلت انقلاب الجنرال عبد الرحمن تيان، لم يكن من الممكن فهم كافة خطوط الحدث، أو حتى فهم المواقف العميقة لكل القوى الإقليمية والدولية. وينبع ذلك من درجة التعقيد والتداخل الهائلة في معظم الدول الإفريقية التي سعت الكثير من القوى الدولية لتدعيم حضورها فيها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، مع كل ما نتج عن ذلك من علاقات متشابكة بين هذه الدول والنخب الحاكمة والمسيطرة في الجيوش الإفريقية. قدّمت «قاسيون» في أعداد سابقة تغطية للتطورات الجارية والتداعيات الأولية لذلك على الوضع السياسي في إفريقيا والعالم، ويمكن الرجوع إلى مادتين حول الموضوع، الأولى بعنوان «انقلاب النيجر: هل يعمّق المأزق الغربي؟» والثانية بعنوان: «النيجر: هل تحتاج الشعوب الإفريقية أسباباً إضافية للانتفاض على الغرب؟»

«الانقلاب» كوسيلة لإحداث التغيير

في الوقت الذي تتفق معظم الدول على موقف ثابت من الانقلابات السياسية، وترفض في مواقفها المعلنة هذا الشكل من أشكال انتقال السلطة، إلا أن الانقلاب بعد ذاته - وبعبداً عن تحديد موقف من هذه الوسيلة - هو تعبير عن تغيير كبير فيما يجري في داخل البلد المعني، حين لا يمكن التوفيق بين القوى الفاعلة

في داخله بالطرق التقليدية. بل إن ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا لا يمكن فصلها عن تاريخ الدول السياسي، وهو ما يمكن أن يرد إلى مستوى تطور القوى السياسية ودرجة التنظيم السياسي في الشارع، ما كان يدفع القوى المؤثرة إلى اللجوء إلى هذا الشكل بهدف إحداث التحولات المطلوبة - من وجهة نظرهم - في لحظة محددة. والأكثر من ذلك، يبدو واضحاً أن الانقلابات العسكرية لم تكن تاريخياً حدثاً داخلياً منفصلاً عن الإقليم والعالم، بل لعبت علاقات القوى الانقلابية الخارجية دوراً في اتخاذ القرار أو تخطيطه أو حتى دعمه لاحقاً إن لزم الأمر أو في الحد الأدنى تلقت تطمينات من الدول المحيطة أو المؤثرة بالتزام الحياد، ما من شأنه أن يؤمن المناخ الإقليمي والدولي المواتي لنجاح خطوة كهذه.

هل يمكن أن يكون الانقلاب فرصة كامنة؟

مع الأيام الأولى التي تلت الانقلاب، تبين أن دولاً مجاورة للنيجر مثل مالي وبوركينا فاسو، أبدت استعداداً لتقديم مساعدة متعددة الأوجه للسلطة الانقلابية، ما وضع انقلاب تيان في ومن معه ضمن السياق ذاته الناظم لتطور الأحداث في غرب إفريقيا. الذي يقول إن النتائج الملموسة لهذه التطورات جرت على حساب النفوذ الغربي، وإن سلسلة الانقلابات التي حدثت مؤخراً أنتجت واقعاً

أصعب أمام الغرب وأكثر صدامية معه. فقد اضطرت فرنسا مثلاً عقب انقلاب مالي إلى نقل جنودها من هناك إلى النيجر كواحد من آخر معاقل قواتها في المنطقة، ثم اضطرت للانسحاب من بوركينا فاسو أيضاً وطُرد سفيرها من كلا البلدين. هذا إلى جانب كون الخطاب الرسمي للسلطة الانقلابية في النيجر صاغ موقفاً واضحاً وصريحاً من الوجود الفرنسي في البلاد، وهاجم النهج الاستعماري الذي مارسته فرنسا لعقود. وأعلن من طرف واحد إنهاء الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع فرنسا التي سمحت بموجبها بقاء القوات الفرنسية في البلاد. لكن كل ذلك لا يقدم جواباً كافياً عن الطبيعة النهائية للتغيير الجاري ولا يقدم التصور الشامل عن خريطة العلاقات الإقليمية والدولية المتوقعة في المستقبل، لكن ذلك لا يمنعنا من عرض بعض المسائل في هذا الخصوص.

تدبير امريكي أم مناورة؟

كثرت التقارير الإعلامية في الأسبوع الماضي التي تحاول التمييز بين الموقف الفرنسي والأمريكي من تطور الأحداث في العاصمة نيامي، وفي الحقيقة لا يمكن المطابقة بين الموقفين، لكن الاختلافات الظاهرة حتى اللحظة لا يمكن أن تكون كافية للخروج بالاستنتاجات المتسارعة التي تروجها هذه التقارير. فواشنطن لجأت بعد أيام من التصريحات الغاضبة إلى إرسال مندوب لفتح قنوات حوار مع السلطات الانقلابية وهو ما لم تفعله فرنسا حتى اللحظة، أو على الأقل لم يكن معلناً. فالتقت وكالة وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية ونائبة وزير الخارجية بالوكالة فيكتوريا نولاند مع السلطات الجديدة في نيامي، وأجرت نولاند سلسلة من الجلسات التشاورية لم تصل إلى أي نتائج ملموسة،

ثم أتت الخطوة التالية التي عيّنت واشنطن بموجبها سفيرة جديدة لها في النيجر، لكنها لم تسلّم أوراق اعتمادها بعد للسلطات هناك، ما أظهر مجدداً مساعي أمريكية لفتح خطوط مع السلطات الجديدة. هذا النهج بدا مختلفاً جذرياً عن النهج الفرنسي في التعامل مع الملف. وتنعكس بعض التصريحات الرسمية أو شبه الرسمية أمزجة الدول وما الذي تسعى إليه بالضبط، ففي تصريحات للمسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي في البيت الأبيض، كاميرون هيدسون، قال فيها، إن «عدم رضا باريس عن نهج واشنطن ناجم عن فقدان أحد آخر موطن قدم إستراتيجي في غرب إفريقيا» واعتبر هيدسون أن «المخاطر بالنسبة لفرنسا في النيجر أعلى بكثير من واشنطن... إنها هزيمة نفسية وإستراتيجية لفرنسا». لكن بعض التدقيق في كلمات هيدسون، يكفي للقول إن الواقع يبدو مختلفاً كلياً إذ قد يكون حجم الخسائر الأمريكية أكبر بكثير من الخسائر الفرنسية.

محاولة لقياس النتائج

لا يمكن في البداية إنكار وجود علاقات بين واشنطن والعسكريين الذين قادوا التحرك في النيجر، لكن هذه العلاقات كغيرها من العلاقات الكثيرة التي جمعت بين واشنطن وعسكريين وسياسيين بارزين في إفريقيا لم تكن كافية للتحكم بمجرى الأحداث دائماً. فما جرى الآن في النيجر دفع واشنطن للقيام بتحركات سريعة بهدف احتواء الموقف، وهو الشكل الأولي الذي كانت الولايات المتحدة مضطرة للقيام به كرد على ما يجري، فالانقلاب كان بمثابة إعلان عن تحول قيد التحضير يمكن أن يضيف النيجر إلى قائمة البلدان ذات النزعة الاستقلالية التي ترغب في كسر القيود الغربية والبحث عن علاقات دولية

الانقلاب بعد ذاته-
وبعبداً عن تحديد
موقف من هذه
الوسيلة- هو تعبير
عن تغيير كبير فيما
يجري في داخل البلد
المعني

«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى



إلى مستعمرة صينية أو روسية، بل إلى «قطب» جديد في العالم قادر على المشاركة في رسم سياسات وقواعد العالم الجديد التي لن يكون للولايات المتحدة فيها حصة الأسد كما كان سابقاً. فمن هذه الزاوية بالتحديد يمكننا القول إن أي تحول يجري اليوم في إفريقيا سيفرض على واشنطن ضخ المزيد من الموارد والإمكانات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بهدف التحكم به والسيطرة عليه، وكل ذلك يجري في لحظات لم تعد واشنطن قادرة على إدارة مواردها في الجبهات الكثيرة التي تورطت بها، فمن هذه الزاوية تحديداً تكون خسائر واشنطن من فتح أي جبهة جديدة في إفريقيا خسائر فادحة لا يمكن قياسها بمليارات الدولارات كحال فرنسا، بل تصل إلى حد كونها خسارة إستراتيجية كبرى قد لا تقوى واشنطن على الوقوف من بعدها.

الانتقال المطلوب، بينما تستطيع روسيا والصين مثلاً أن تقدّم الكثير لدول إفريقيا، ولا يجري الحديث هنا عن مساعدات على شكل «المساعدات الغربية»، بل عن استثمارات كبرى في البنى التحتية وتوطين العديد من الصناعات والتكنولوجيا ونقل الزراعة من شكلها البدائي المتخلف إلى أعلى أشكال التطور الممكنة، هذا بالإضافة إلى تأمين التكنولوجيا اللازمة لحل مشكلة الطاقة، وتأمين الاحتياجات الضرورية منها لمرحلة النهوض اللاحق، وأيضاً تستطيع هذه الدول تقديم العون في مجال التسليح والتدريب لحل مشكلات كبرى وحيوية ليس آخرها انتشار الإرهاب المصنع في منطقة الساحل والاثار الكارثية التي لحقت بدوله واستقرارها. فالمقلق بالنسبة لواشنطن أن شكل التعاون الحاصل والمتسارع بين إفريقيا من جهة والدول الصاعدة من جهة أخرى، يحول هذه القارة لا

**شكل التعاون
الحاصل بين
إفريقيا والقوى
الصاعدة يحول
القارة لا إلى
مستعمرة
صينية أو
روسية، بل إلى
«قطب» جديد
في العالم**

التوجه شرقاً بوصفه ضرورة

شهدت مجمل القارة الإفريقية تسارعاً في بناء علاقات مع روسيا والصين، وكانت أوجه التعاون المشترك بين هذه الأطراف كثيرة، مثل الجوانب الأمنية والعسكرية، والاقتصادية، بالإضافة إلى تأمين جزء كبير من مستلزمات الغذاء وغيرها. وهذا ما زاد من الصراع على النفوذ في القارة. فالنفوذ اليوم في إفريقيا له عدة مستويات ينبغي أن نظل حاضرة، الأول مرتبط بأن الإمكانيات الهائلة للقارة، التي لم يعد بالإمكان تجاهلها.

المستوى الأول شديد الراهنية، ويرتبط بكون إفريقيا تؤمن اليوم خامات رخيصة ويعتبر القدرة للوصول إلى هذه الخامات وحمايتها عنصراً أساسياً قد يكون حاسماً في تأمين موارد الصراع الدولي الحالي، وتحديدًا بالنسبة للدول التي كان وزنها الضخم مرتبطاً بشكل أساسي بسيطرتها على الخامات الإفريقية الرخيصة، ونقصد الدول الغربية بشكل رئيسي. أمّا المستوى الثاني فإستراتيجي وبعيد المدى، فالعالم اليوم يعيش لحظات مفصلية وينبغي تسخير كل الإمكانيات الضرورية للانتقال إلى مرحلة جديدة، يحل فيها الكوكب مشكلاته الرئيسية كتأمين الغذاء الضروري والطاقة وكل مستلزمات العملية الإنتاجية، وبالتالي لا يمكن اليوم أن تغفل أيّاً من القوى العظمى عن كون إفريقيا مفتاحاً أساسياً للمرحلة اللاحقة، لكن شكل العلاقات التاريخية التي جمعت دول القارة مع الغرب لم يقدم نموذجاً مشرقاً ولا يستطيع اليوم تقديم ما يلزم لإنجاز

ملائمة أكثر، أي إن واشنطن كانت في هذه اللحظة أمام خيارات محدودة جداً، فالخيار الأول كان القيام بعمل عسكري يطيح بالسلطة الانقلابية، وظهر من اللحظات الأولى أنه الخيار الأول غربياً وأوكل هذه المهمة إلى دول مجموعة «إيكواس» التي تبدو أنها لا تملك الموارد الكافية لإنجاز المطلوب منها، ولا تستطيع فرنسا أو واشنطن تقديم الدعم اللازم لإنجاز هذه المهمة لأسباب واعتبارات مختلفة، وخصوصاً أن النيجر نظمت خطوات في المقابل كان آخرها اجتماع قادة أركان الدول الثلاث النيجر وبوركينا فاسو ومالي لبحث سبل الرد على أي تدخل عسكري يمكن أن يحدث، هذا بالإضافة إلى مواقف دول مؤثرة في الإقليم مثل الجزائر، التي ترفض حل المشكلة بالجوء إلى الخيار العسكري، كل ذلك يقلل حظوظ هذا الأخير، وأكد أن التهور بعمل عسكري مفتوح ممكن أن يتحول إلى نقطة اشتباك كبرى قد تكون خسارة الغرب للنيجر أقل نتائجها كارثية بالنسبة لهم.

استبعاد حظوظ العمل العسكري جعل واشنطن أمام خيارين لا ثالث لهما، الأول أن تترك الأمور تتطور، وهو ما ستكون نتاجه محسومة لغير صالحها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجمل التطورات في القارة مؤخراً، والثاني أن تحاول التأثير بمزاج السلطات الجديدة عبر فتح خطوط للتفاهم، وبالرغم من أن هذا الخيار لا يمكن الجزم بنتائج فوراً إلا أن السياق العام يمكن أن يقدم تقديرات أولية حول المسألة.

**لا يمكن اليوم
أن تغفل أي من
القوى العظمى
عن كون إفريقيا
مفتاحاً أساسياً
للمرحلة اللاحقة**



«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى

إفريقيا.. قصة الثروة المنهوبة



ما هو حجم الثروات في إفريقيا؟ وهل يمكن تجاهل أرقام كهذه في الحديث عن مستقبل البشرية؟ أسئلة لا يمكن القفز فوقها، ولا يمكن التمهيد لها إلا عبر توضيح حجم وآليات النهب، وهو أكثر الجوانب جوهرية في علاقة إفريقيا مع الغرب، ومدخل لفهم حاجة دول القارة للبحث عن البدائل.

■ أوديت الحسنة

سنستعرض في هذا التقرير حجم الثروات المقدرة والمكتشفة في إفريقيا، مع دور هذه الثروة في الاقتصاد العالمي، لننتقل بعدها إلى توضيح بعض آليات النهب الغربي للقارة عبر أمثلة مثل اتفاق CFA ودور عملة الفرنك الإفريقي في شطف الثروات إلى فرنسا، ودور الديون الغربية في إفقر شعوب القارة وتهميشها وصولاً إلى الدور ووظيفة الجيوش الغربية في القارة.

ثروات إفريقيا:

من بين شعوب العالم التي تعرضت لأقصى وأقصى درجات الاستعباد والاستغلال الرأسمالي وأكثره توحشاً هي شعوب القارة الإفريقية، ويزيد في بشاعة الأمر طول المدة التي استغرقتها شعوب هذه المنطقة للانقلاب على الاستعمار المباشر من جهة، والتعامل مع صيحات الاستعمار الحديث من جهة أخرى. اليوم، تطل التغييرات العالمية القارة الإفريقية بشكل سريع، ربما هو الأكثر سرعة للمراقب الخارجي. إن رحلة «الاستقلال» والتخلص من الهيمنة الغربية لشعوب القارة معقدة وطويلة، وتحتاج إلى الكثير من الصبر من أجل كشف تفاصيله العامة، ناهيك عن تفاصيل صراع كل شعب داخل كل دولة على حدة. خاصة أن الصراع ضد الهيمنة الغربية يعني حتماً الصراع ضد اتباع الغرب داخل هذه الدول، سواء أكان هؤلاء من الطفيليين على جهاز الدولة المدني والعسكري، أو من المنظمات غير الحكومية والمشاريع المرتبطة بالغرب.

قارة إفريقيا هي قارة مليئة بالشباب، ف 60% من سكان القارة بأكملها تقل أعمارهم عن 25

عاماً. يجعلها هذا أصغر قارة سناً في العالم. تقع كامل الدول العشرة ذات معدلات العمر الأقل في إفريقيا، وتأتي النيجر على رأسهم. تحوي بواطن الأرض في إفريقيا على موارد طبيعية شديدة الأهمية: 98% من الكروم في العالم، و90% من الكوبالت، و90% من البلاتين، و70% من الكولتان، و70% من التانتاليت، و64% من المنغنيز، و50% من الذهب، و33% من اليورانيوم، وكذلك حصصاً هامة من احتياطات العالم من معادن مثل البوكسيت والماس والتantalum والتونغستين والقصدير. تملك القارة الإفريقية 30% من احتياطات المعادن العالمية، و12% من احتياطات النفط المعروفة، و8% من احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة، و65% من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة. قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن رأس المال الطبيعي الإفريقي يشكل ما بين 30 إلى 50% من كامل ثروة الدول الإفريقية. في 2012 قدرت الأمم المتحدة بأن الموارد الطبيعية للقارة تشكل 77% من مجمل وارداتها، و42% من مجمل عائداتها الحكومية.

إن اعتماد الدول الإفريقية على تصدير المواد الخام بمختلف أنواعها، بسبب سطوة الشركات متعددة الجنسيات والافتقار إلى التصنيع الكافي في مجموعة من البلدان الإفريقية، جعلها في وضع الاعتماد على رأس المال الأجنبي. تمت هيكلة حالة التبعية هذه من خلال سياسات الحكام المستعمرين الذين حافظوا على النشاط الاقتصادي في إفريقيا على أساس استخراج المواد الخام التي تم بيعها بعد ذلك من خلال الامتيازات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. هذه التبعية ورثتها أجيال من نخب ما بعد الاستعمار، الذين استمدوا الربوع منها ولم يفعلوا شيئاً

لتغيير الهيكل. لذلك، تعتمد الدول الإفريقية على الإيرادات الخارجية من تصدير المواد الخام، وعلى برامج المساعدة من الحكومات الغربية، وعلى المساعدات المؤسسية.

الاستعمار الحديث: CFA مثلاً

إذا ما استثنينا بعض الدول في القارة الإفريقية، مثل مصر، التي حصلت على استقلالها من الاستعمار المباشر في وقت مبكر من القرن الماضي، فأغلبية الدول الإفريقية بقيت تحت الاستعمار المباشر حتى منتصف القرن الماضي. أثر هذا بشكل كبير على نضج مؤسسات الدولة والمناخ السياسي في هذه الدول. وحتى بعد التخلص من الاستعمار، بقيت هذه الدول مرتبطة بشكل كبير، وبشكل هيكلي أحياناً، بمستعمرها السابقين. فإذا أخذنا مثلاً اتفاق CFA بين فرنسا و14 دولة من غرب ووسط إفريقيا، هي «بنين وتوغو وبوركينا فاسو ومالي والسنغال وساحل العاج والنيجر وغينيا بيساو وتشاد والكاميرون وجمهورية وسط إفريقيا وغينيا الاستوائية والغابون»، وهو الاتفاق الذي تودع بموجبه هذه الدول نصف احتياطاتها من القطع الأجنبي في البنك المركزي الفرنسي، سرى بأن بقايا الاستعمار حاضرة بشكل هيكلي في دول القارة.

يقدّر بأن فرنسا تحصل اليوم على قرابة 500 مليار دولار سنوياً من الدول الإفريقية التي كانت تجمعها فيها اتفاقية CFA، لتضعها ضمن مآليتها. الأسوأ من ذلك أن الدول مالكة هذه الأموال ليس لديها سلطة الوصول إليها. في الواقع لم تجبر فرنسا هذه الدول على وضع نصف احتياطاتها وحسب في البنك المركزي الفرنسي، بل 65% من هذه الاحتياطات، بالإضافة إلى 20% من «التزاماتها المالية الخارجية financial liabilities»، لتترك لها قدرة الوصول إلى 15% فقط من هذه الأموال. وإن احتاجت هذه الدول أموالاً أكثر، سيكون عليها اقتراض هذه الأموال من فرنسا بمعدلات فائدة تجارية! إن منطقة CFA تحدد من التصنيع والتنمية الاقتصادية، ولا تشجع التجارة بين الدول الأعضاء. كما يحفز «الفرنك الإفريقي» تدفقات رأس المال الضخمة إلى الخارج، وبسبب سعر الصرف الثابت عمل

دوماً على دفع هذه الأموال نحو أوروبا. إن 11 من أصل 14 دولة من دول CFA هي الأقل نمواً في العالم وتقع في أسفل مؤشر التنمية البشرية بحسب الأمم المتحدة. سمحت CFA لفرنسا بالسيطرة الاقتصادية على الدول المنضمة عبر وضع حدود للواردات من خارج منطقتها، لتضمن بذلك سلسلة طلب وعرض مستمرة تسمح بالتفوق الاقتصادي لها أثناء إعاقه قدرة الدول الإفريقية على النمو.

في أيار 2020 صدقت «الجمعية الوطنية الفرنسية» على قانون يسمح بإنهاء اتفاق CFA، والطلب من الدول الإفريقية وضع احتياطاتها في فرنسا. لكن من حيث التطبيق العملي، لا تزال العلاقة نفسها تربط فرنسا بهذه الدول، ما دفع الحركات التي انتفضت في بعض هذه الدول إلى اعتبار الخطوة التي تمت في 2020 مجرد خطوة إعلامية يجب تطبيقها في الواقع. إنها لا تحرر دول CFA من التبعية الأوروبية، كما أن الترتيبات الجديدة حين تطبيقها ستسمح لفرنسا بمواصلة دورها كضامن لاحتياطات دول غرب إفريقيا «إيكواس ECOWAS» سيعني أن لديها السلطة على الاحتياطات، ولكنّها ليست ملزمة بعد اليوم بمساعدة دول CFA في حال حدوث أزمة.

إن أردنا تخصيص حديثنا عن فرنسا، يمكننا العودة إلى مقولة للرئيس الفرنسي جاك شيراك في آذار 2008 لمعرفة مدى أهمية إفريقيا لفرنسا. قال شيراك: «دون إفريقيا، ستزلق فرنسا إلى مرتبة قوة من العالم الثالث». وكان ميتران سلف شيراك قد قال: «دون إفريقيا، لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين». إن هذا الاعتماد الهائل لفرنسا على القارة جعلها تسخر كل وسيلة ممكنة لإدامة علاقاتها الاستغلالية بالقارة فيما بعد الاستقلال، سواء أكان ذلك يتطلب التدخل العسكري، أو تكثيف حضور المؤسسات والشركات الفرنسية في المنطقة لتعزيز نهجها بأقصى شكل.

إن الطفيلية الفرنسية في القارة الإفريقية لا تقف عند هذا الحد، ففرنسا تحوز حقوقاً تفضيلية لشراء أي موارد طبيعية توجد في معظم مناطق مستعمراتها السابقة. كما أن

«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى

ورحلة البحث عن البدائل



الغربية من جميع النواحي، ازداد الضغط الأمريكي لمحاولة احتواء الصين في القارة الإفريقية. وصفت إستراتيجية إفريقيا الجديدة للحكومة الأمريكية الصادرة في 2019 الوضع كالتالي، «المنافسون من القوى العظمى، أي الصين وروسيا، يوسعون بسرعة نفوذهم المالي والسياسي في جميع أنحاء إفريقيا. إنهم يستهدفون بشكل متعمد وبقوة استثماراتهم في المنطقة لاكتساب ميزة تنافسية ضد الولايات المتحدة». ثم تبع ذلك في 2020 صدور «الإستراتيجية الأوروبية الشاملة تجاه إفريقيا»، والذي رغم عدم ذكر الصين وروسيا بشكل مباشر، أعلنت قلق الأوروبيين من المنافسة على الموارد الطبيعية في القارة. لكن الوجود الغربي في القارة - العسكري وغير العسكري - يفقد زخمه وقدرته على التأثير. مثلاً، لم تستطع فرنسا رغم تدخلها العسكري المباشر تقديم حلول فعالة للنزاعات التي طال أمدها، لتعلن انسحاب جيشها في مالي في 2021 بناء على طلب السلطات المحلية. جاء في ورقة لمؤسسة SPF «بعد انسحاب القوات الفرنسية من مالي بدأ الحضور الروسي يزداد، وفي بداية 2022 طردت سلطات مالي السفير الفرنسي. ثم بعد عقد قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في شباط 2022، خاب أمل القادة الأفارقة في المساعدات التي تم الإعلان عنها، لا سيما مقارنة بالتزامات الصين وغيرها. كانت العقوبات الغربية ذات يوم أداة فعالة لإكراه الأفارقة، وغالباً ما ألححت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى استخدامها. مع ذلك، فقد أصبحت أقل فاعلية لأن المشاركة القوية في إفريقيا من قبل الصين وروسيا ودول أخرى خلقت ثغرات في هذه السياسة».

إن التحركات في الدول الإفريقية تضع بشكل متزايد ومستمر ضغوطاً على القوات الغربية. يمكننا أن نفهم هذا الاتجاه الذي بدأ ولن ينتهي، في إجبار القوات الفرنسية على إنهاء عملية بارخان في مالي في شباط 2022 والبدء بسحب قواتهم منها ونقلهم إلى النيجر. ثم في تشرين الأول من العام نفسه أعلن البريطانيون عن سحب جميع قواتهم من

على أراضي البلاد، تحول المطار الدولي في العاصمة أكرا إلى قلب شبكة لوجستيات القوات الأمريكية في غرب إفريقيا. في 2018 وحدها كانت الرحلات الأسبوعية من قاعدة رامشتاين الأمريكية في ألمانيا تحمل توريدات - بما في ذلك الذخيرة والسلاح - إلى الـ 1800 جندي أمريكي المتوزعين على طول غربي إفريقيا.

إذا ما تحدثنا على نطاق عالمي، فالقارة الإفريقية لا تحوي عدداً كبيراً بشكل استثنائي من القواعد العسكرية الأجنبية. وفقاً لخطة عمليات وزارة الدفاع الأمريكية 2018-2022، فالجيش الأمريكي يدير «حقيبة عالمية تتكون من أكثر من 568 ألفاً من الأصول [أبنية وهيكل]، متوزعة على قرابة 4800 موقع حول العالم». ولكن يبقى الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية كبيراً، وليس هذا مفاجئاً. إن بصمة الجيش الأمريكي في القارة الإفريقية ليست فقط أكبر من الناحية الكمية من أي دولة أجنبية تملك قواعد في إفريقيا، ولكن الحجم الهائل لوجودها العسكري وأنشطتها العسكرية يمنحها طابعاً مختلفاً نوعياً. هناك نوعان من المهام التي يقوم بها الجيش الأمريكي في إفريقيا تحت قيادة «أفريكوم Africom».

الوظيفة «الدركية»، حيث يعمل الجيش الأمريكي لتوفير المزايا للولايات المتحدة ونخبها الحاكمة، وكذلك جنباً إلى جنب مع جيوش دول الناتو الأخرى، بما في ذلك فرنسا، كضامن لمصالح الشركات الغربية ومبادئ الرأسمالية. توصل الزعيم الغاني كوامي نكروما إلى النتيجة ذاتها منذ عام 1965، حيث أشار إلى أن المواد الخام لإفريقيا تعتبر شديدة الأهمية للبناء العسكري والصناعات في دول الناتو. تحدد تقارير الجيش الأمريكي بشكل روتيني مسؤولية قواته في ضمان تدفق مستمر للمواد الخام للشركات، والحفاظ على حركة البضائع دون عوائق.

الوظيفة الثانية، هي الوظيفة المرتبطة بما يسمى «الحرب الباردة الجديدة». مع تزايد المصالح التجارية الخاصة والعامة الصينية والروسية في القارة الإفريقية، ومع استمرار الشركات الصينية في التفوق على الشركات

سريع في دوامة التشفيف والديون. في 2014 أرسلت الحكومة الغينية إلى صندوق النقد الدولي بأن «تخفيض الإنفاق، بما في ذلك الاستثمار المحلي، جعل من المستحيل على غينيا أن تحترم الأهداف الإرشادية للإنفاق في القطاعات ذات الأولوية». بكلمات أخرى، استدانت غينيا لتخرج من الأزمة، فوجدت نفسها مجبرة على تخفيض الإنفاق الاجتماعي وتعميق الأزمة. في مثال آخر، وجد تقرير لمنظمة اليونيسيف في 2019 بأنه من بين 25 دولة تنفق على سداد ديونها أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، هناك 16 دولة في القارة الإفريقية.

لكن خلافاً لما يحاول صندوق النقد الدولي قوله، تدعمه في ذلك مؤسسات التمويل الغربية التي تسيطر على وسائل الإعلام الكبرى، فازمة الديون في الدول الإفريقية ليست ناجمة عن إخفاقات السوق قصيرة الأجل، ولا عن سوء إدارة الحكومات للشؤون المالية ولا تجذر الفساد فيها. يمكننا أن نجد السبب الحقيقي للديون في الخطاب الهام الذي ألقاه رئيس بوركينافاسو الذي تم اغتياله في 1987، توماس سانكارا في عام اغتياله، أمام منظمة الوحدة الإفريقية «أصول الديون تأتي من أصول الاستعمار»، حيث أوضح أن من يقرضون الأفارقة المال هم ذاتهم الذين استعمروهم «الديون هي الاستعمار الجديد»، حيث تمت الهيمنة على السياسات المالية والنقدية للعديد من الدول الإفريقية من قبل «القتلة التقنيين technical assassins» للمؤسسات المالية الدولية. وتابع سانكارا القول، «الديون هي إعادة استيلاء على إفريقيا تتم إدارته بذكاء بهدف إخضاع نموها وتنميتها إلى قواعد أجنبية»، فسياسات المؤسسات المالية الدولية توضع من أجل استخدام الدين كأداة للمطالبة بالتعديل الهيكلي للبنوك المركزية ووزارات المالية.

القواعد العسكرية الغربية وضعفها

في 2018 وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية مع غانا مقابل 20 مليون دولار. ورغم تأكيدات الحكومة الغانية بأن الأمريكيين لن ينشئوا قاعدة

الشركات والأعمال الفرنسية تتمتع بأفضلية في مجال المشتريات العامة. احتفظت فرنسا بالحق الحصري في توفير المعدات العسكرية وتدريب الجيوش الإفريقية عبر نشرها قواتها والتدخل في الدول الإفريقية حفاظاً على مصالح أعمالها. في الكثير من الحالات كانت هذه الدول مجبرة على التحالف مع فرنسا فقط في حالات الحرب والأزمات. الحروب والأزمات التي كانت في الكثير من الحالات ناجمة عن دعم الفرنسيين للدكتاتوريين أو حتى التدخل المباشر.

الديون الإفريقية

قبل أن يتم الإعلان عن وباء كورونا جائحة عالمية في آذار 2020، كانت الدول الأكثر فقراً في العالم تعاني بالفعل من مستويات مرتفعة من الدين التي لا يمكنها أن تسدده. بين عامي 2011 و2019 أعلن البنك الدولي «الديون العامة في عتبة من 65 دولة نامية قد ازدادت بنسبة 18% من ناتجها المحلي الإجمالي، وأكثر من ذلك بكثير في الحالات الشديدة. في إفريقيا ما تحت الصحراء مثلاً، ارتفعت نسبة الدين لتصل إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالمتوسط».

لكن هذه الديون لم تكن قد أخذت من أجل الإنفاق على البنية التحتية والتطوير الاقتصادي الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى سداد الديون، بل سحبت من أجل سداد ديون أقدم منها. ثم جاء الوباء فتعثر البلدان التي تبنت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولم تتمكن من إيجاد طريقها للخلاص من هذه الديون. تقلصت معدلات النمو في هذه البلدان، ما أدى إلى تضخم حجم الديون وقيام حكومات هذه الدول بالمزيد من الاقتراض وفرض المزيد من سياسات التشفيف، ما أدى إلى زيادة عبء الديون بشكل كبير على شعوب هذه البلدان.

إن أخذنا غينيا مثلاً، وهي البلد التي تملك على الأقل ثلث مخزون العالم من معدن «البوكسيت Bauxite» الذي يتم استخراج الألومنيوم منه، فقد دخلت في أفوائية صندوق النقد الدولي في 2011 لتقع بشكل

إنّ الطفيلية
الفرنسية في القارة
الإفريقية لا تقف
عند حد ففرنسا تحوز
حقوقاً تفضيلية
لشراء أيّ موارد
طبيعية توجد في
معظم مناطق
مستعمراتها
السابقة

«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى



الاستقرار والنمو للبلد المقترض. لطالما كانت الصين من منتقدي سياسات صندوق النقد الدولي هذه. ففي الوقت الذي تعزّز فيه خطوط المبادلة للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي اللا مساواة حيث يتمّ تقديم معظمها إلى الأسواق ذات الدخل المرتفع، تقدّم خطوط المبادلة الصينية بديلاً عن برامج صندوق النقد الدولي غير الجذابة للكثير من الدول غير الثرية».

إنّ شركاء إفريقيا من الاقتصادات الصاعدة «الصين وروسيا على رأس القائمة» يعطون الفرصة لدول القارة لتتنوع سلّة صادراتها وتطوير مهارات العمالة والنمو الاقتصادي، حيث إنّ استثماراتهم في القارة لا تقتصر على الواردات الخام. وفقاً لورقة بحثية صادرة OECD في 2018: «ازدياد الأجور بين 1980 و2015، نفع شرق إفريقيا بدفع نمو 3.5% سنوياً بين 2013 و2016، حيث استثمر الصينيون وخلقوا المزيد من فرص التصنيع الكثيف وخلقوا المزيد من فرص العمل... يتماشى هذا مع تخصيص الصين 118 مليار دولار - 34% من تمويلها التنموي - لإفريقيا بين عامي 2000 و2014» ذكرت منظمة التعاون OECD أيضاً بأنّ «تحوّل الثروة، وإعادة التوازن التدريجي للثروة العالمية من دول منظمة التعاون والتنمية إلى الدول الأخرى»، قد تخطّى الـ 50% منذ عام 2010. وهذه العملية قد زادت من الروابط بين الاقتصادات الصاعدة والدول النامية، الأمر الذي يسرّع اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي أكثر عبر تنوع شركائها».

ما بين 2007 و2020، قدّمت بنوك التنمية الصينية 23 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية في بلدان ما دون الصحراء، وهذا أكثر من ضعف ما قدّمته الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا، وأكبر من الذي قدمه البنك الدولي. كما أنّها تحولت من التركيز على البنية التحتية إلى المبادرات الموجهة نحو تعزيز الشراكات مثل تقوية التجارة والترابط. في بداية 2022، مثلاً، أعلنت الصين عن أول مبعوث خاص لها مسؤول عن المنطقة الشرقية من إفريقيا «القرن الإفريقي».

يجعل صوتها أعلى. كانت الأموال والمشاريع الصينية التي تمّ عرضها على الأفارقة تتبع سياسة تسمح لهذه البلدان بإنشاء مشاريع تنمية مبتكرة وسيادية، ما وضع ضغطاً على المؤسسات الغربية والتابعة للغرب لأنّه قادر على منح هؤلاء البديل الذي يحتاجونه، في المرحلة الحالية على الأقل.

الاستثمارات التي توفرها المؤسسات التي لا تفرض شروط التكيف الهيكلي، مثل مبادرة الحزام والطريق، وبنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس، تزيد من شعبية مصادر هذه الاستثمارات في إفريقيا «يبدو حمل الرايات الروسية من قبل مؤيدي الانقلاب في النيجر على الحكومة التابعة لفرنسا أمراً مفهوماً ضمن هذا السياق». حتّى الترتيبات المالية التي توفرها الدول غير الغربية، مثل اتفاقيات «التبادل Swap» التي يعرضها بنك الشعب الصيني، تضع أيّ مؤيد للغرب في إفريقيا موضعاً محرجاً من المجاهرة بتأييده. وخطوط التبادل هذه تمنح الدول الفرصة للاتفاف على مشكلات سداد الديون، حيث تسمح للبنوك المركزية للدول بمبادلة عملاتها المحلية باليوان الصيني، ما يعطي الفرصة للصين لدعم الحكومات التي اقترضت بكثافة من البنوك الصينية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية لسداد قروضها دون الحاجة للبحث عن الدولار. كما أنّ خطوط المبادلة تساعد أيضاً في معالجة المشكلات التي أدت إلى وقوع هذه الدول في المأزق المالية في المقام الأول.

إنّ أثر اتفاقات التبادل الصينية في بلدان إفريقيا ومجمل الجنوب العالمي يمكن فهمها بكلمات كيفين غالاغر، مدير مركز سياسات التنمية الدولية في جامعة بوسطن، الذي شرح الفرق بين «شبكة الأمان المالي العالمي GFSN» الغربية التي تعتمد على خطوط المبادلة الأمريكية وبرامج صندوق النقد الدولي، وخطوط المبادلة الصينية، قائلاً: «لا أحد يريد الذهاب إلى صندوق النقد الدولي. تحيّر برامج صندوق النقد الدولي إلى الحلفاء الجيوسياسيين للدول الغربية، وتشترط منحهم القروض بفرض برامج تكشف تزيد من حدة الفقر واللامساواة، ونادراً ما تعيد

في بداية الوباء في 2020، وعد صندوق النقد الدولي بأن يمنح القروض دون شروط، ونمّ إنشاء مجموعة لوقف الديون من مجموعة العشرين وغيرها ليعلموا بأنّ الدول الفقيرة ستلتقي المساعدة الاقتصادية لمنع انهيارها الاقتصادي وتمكينها من الوصول إلى اللقاح. لكن عندما أجرت مؤسسة أوكسفام بحثاً في العام التالي 2021، وجدت أنّ 13 من أصل 15 برنامجاً لصندوق النقد الدولي قد طالب بفرض «إجراءات تقشف مثل الضرائب على الأغذية والوقود، أو إجراء اقتطاعات ضريبية هامة تعرّض الخدمات العامة للخطر». كما أنّ مؤشر «الالتزام بخفض اللامساواة» في 2021 أظهر بأنّ 14 من أصل 16 دولة في غرب إفريقيا تخطط لتخفيض الإنفاق بمقدار 26.8 مليار دولار من أجل احتواء نزيف أزمة الديون التي شجعت عليها قروض صندوق النقد الدولي أثناء الوباء.

في عام 2020، أظهر تقرير «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» المعنون «مواجهة التدفقات المالية غير الشرعية من أجل تنمية مستدامة في إفريقيا»، بأنّ حجم الأموال التي تمّ إخراجها من إفريقيا بشكل غير شرعي والمحافظة في الجنان الضريبية حتّى عام 2010، يبلغ على الأقلّ 32 ترليون دولار. إنّ تهريب الثروة خارج القارة لا يضرّ بأسواقها المالية فقط، بل يسلبها الموارد اللازمة لدفع أجندة تنموية مستقلة قدماً.

البدائل تشجّع الأفارقة على تغيير واقعهم

من البديهي، والواضح على نطاق عالمي، أنّ وجود البدائل عن الغرب ومؤسساته تدفع الدول الإفريقية بشكل متزايد - بطيء أحياناً ولكن لا تراجع فيه - على البحث عن حلول لتغيير واقعهم، وخاصة التبعية للمؤسسات والأنظمة الغربية. على طول العقدين الماضيين برزت عدّة دول - أهمّها الصين - لتصبح الشريك التجاري الأكبر للدول الإفريقية. كمثال، قيام الصين أثناء الوباء بالقيام بشكل منفرد بإعفاء دول القارة من الكثير من الديون العامة والخاصة، جعل الكثير من التيارات السياسية التي تطالب بكسر الهيمنة الغربية تجد لها ما

مالي أيضاً بسبب «عدم الاستقرار» فيها. ثمّ في بداية هذا العام 2023 منحت بوركينا فاسو القوات الفرنسية شهراً واحداً لسحب قواتها بعد إنهاء العملية أيضاً وطرد السفير الفرنسي.

واليوم نرى في النيجر تكراراً للامر. التكرار الآخر الذي شهدناه هو لرفع الرايات الروسية في التظاهرات ضدّ الوجود العسكري الفرنسي. وهو رغم كونه أمراً يحتاج إلى الكثير من التفصيل والبحث، يدلّ على أنّ الذين ينقلبون على القوات الغربية وقواتها العسكرية، يدركون حاجتهم لحلفاء يساعدونهم، وقدرتهم على الوثوق في هؤلاء الحلفاء. إنّ استعادة الدور الروسي في إفريقيا سمح بدوره للدول الإفريقية عموماً باستعادة التوازن وفرض معادلة «عسكرية وأمنية» جديدة تفسّر عدم قدرة الغرب على التدخل العسكري السريع في النيجر أو قبلها في بوركينا فاسو ومالي. وسعت روسيا شبكتها من العقود العسكرية بشكل كبير في القارة، لتصبح اليوم هي أكبر مورّد للأسلحة لإفريقيا بتمثيلها أكثر من نصف جميع الأسلحة التي تتدفّق. كما توفّر روسيا تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بقطاع الأمن للدول الإفريقية.

تراجع الثقة بالغرب في إفريقيا

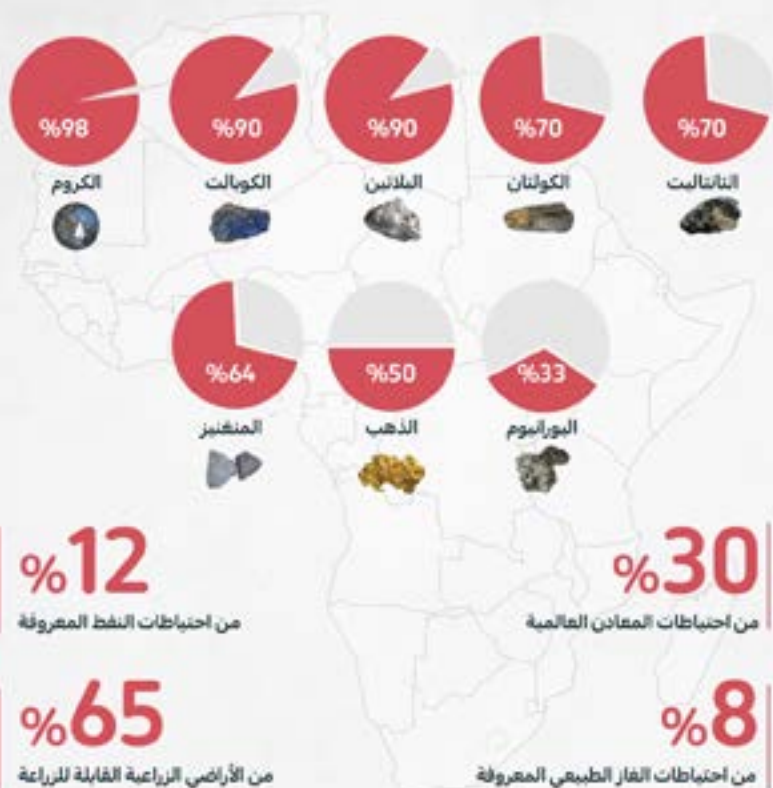
حتّى الاقتصاديون المحافظون وغربيو الميول لا يمكنهم أن ينكروا بأنّ المؤسسات الدولية التي يسيطر عليها الغرب أو المؤسسات الغربية، هي التي دمرت إفريقيا. في 2009 نشرت الاقتصادية زامبيّة الأصل دامبيسا مويو كتابها «المساعدات الميتة Dead Aid»، والذي شرحت فيه بشكل واف بأنّ مئات مليارات الدولار التي يتفّخر الغرب بأنّه دفعها كمساعدات للقارة الإفريقية منذ عام 1970 لم تتوجّه إلى التنمية على الإطلاق، وبأنّها مولّت على نطاق واسع الفساد والحروب الأهلية، والتي أعاقَت بدورها النمو الاقتصادي للقارة. هناك آخرون أشاروا إلى الأمر ذاته، أمثال الاقتصادي البريطاني-الهنغاري بيتر باور الذي أثبت مراراً خلال مهنته بأنّ سياسة المساعدات الخارجية التي تمّ تقديمها لإفريقيا هي أحد الأسباب الرئيسية في عدم نموّ القارة. لا يمكن للأفارقة أن يثقوا بالغرب ومؤسساته.

حتّى الاقتصاديون المحافظون وغربيو الميول لا يمكنهم أن ينكروا بأنّ المؤسسات الدولية التي يسيطر عليها الغرب او المؤسسات الغربية هي التي دمرت إفريقيا

«إفريقيا الشابة» وعصر التحولات الكبرى



تحوي بواطن الأرض في إفريقيا على موارد طبيعية شديدة الأهمية



قاسيون

china is filling the void left by the
- west

True Sovereignty? The CFA Franc and French Influence in West and Central Africa – Harvard International Review

«1 Era of Coups» in Africa «Part» The Emergence of Russia and China amid the Decline of the West – International Information Network

Burkina Faso marks official end of French military operations on its soil – Reuters

المصادر:

Life or Debt: The Stranglehold of Neocolonialism and Africa's Search Tricontinental: – for Alternatives

Institute for Social Research French imperialism is collapsing in In Defence of Marxism – West Africa

Defending Our Sovereignty: US Military Bases in Africa and the Future Tricontinental: – of African Unity

Institute for Social Research

2018 Africa's Development Dynamics

Getting currency swaps right how



سطوع غرامشي وتحفيف المادة البشرية وما بعد المجتمع



بالنسب الثابتة التي تختلف تبعاً لمستوى ثقافتها واستقلالها الفكري وروح المبادرة والإحساس بالمسؤولية لديها وتبعاً لدرجة انضباط أكثر أعضائها تخلفاً وهامشية» «انتهى الاقتباس من غرامشي».

خلاصة

هكذا نرى أن ضرب تشكل نسب محددة ضرورية ينبغي إمكانية تشكل الجماعة المحددة المقصودة. وهنا يشير غرامشي بالتحديد إلى قضايا الدافعية وروح المبادرة والإحساس بالمسؤولية. إذ، وفي سياق تاريخي كالذي نحن فيه يجري فيه تحفيف هذه العناصر، وبالتالي يجري تحفيف إمكانية تشكل النسب الثابتة ليس فقط لجماعة معينة، بل للمجتمع بأكمله، والذهاب إلى حالة «ما بعد المجتمع». فالدافعية العقلية والإحساس بالمسؤولية والانضباط والمبادرة يجري تدميرها كما أشرنا في غير مكان في هذه المادة وفي مواد سابقة عديدة حول تدمير العقل. أين تكمن المبالغة في هذا النقاش؟ وهنا نجد عند غرامشي بالتحديد مادة مباشرة تصب في صالح هذا الموقف، والذي لا نعتقد أن هذا «اليسار المتواضع» وغير المبالغ يعرف شيئاً عن هكذا نقاش «كلاسيكي»! بينما عدونا الطبقى يعلم الكثير عن غرامشي. وغرامشي نفسه أعلن يومها أن العدو سيتعلم الكثير مما نقوله «ويقصد غرامشي ما قاله هو نفسه»، ولكن يعتبر غرامشي أن هذا لا يمنعنا من قول ما يجب قوله، حتى لو استفاد منه العدو. ولكن المقتل هو ألا نتعلم نحن من هكذا منتج نحن كثوريين، لا بل نجد أن هناك نكراً له وجهلاً به. وهذه مجرد إطلالة على نقاش مستفيض لغرامشي لا يزال علينا أن نضعه في سياق صراعنا الراهن، ونستكمل فيضه التاريخي. من هنا كان الموقف أن غرامشي يجب أن يستكمل سطوعه في المرحلة التاريخية الراهنة.

أي بنية مستقبلاً. ومن هنا خطورة هذا المسار للحضارة المنهارة التي نحتاج ممارسة نقيضة لوقفه من موقع حضارة نقيضة ممارسية، وليس فقط قيمة فورية لها طابع محافظ. وغرامشي ناقض هذا التحفيف بشكل ما.

«نظرية النسب الثابتة»

في دفاتر السجن يحتاج غرامشي في مسألة النسب البشرية الضرورية لتشكيل البنى الاجتماعية- السياسية، ويعود غرامشي بذلك إلى أفكار آخرين ناقشوا هذه المسألة مثل «بنطاليوني» في كتابه «مبادئ الاقتصاد البحث»، فيقول «ويمكن استخدام هذه النظرية في إيضاح الكثير من القضايا، التي يعنى بها علم المنظمات «دراسة الجهاز الإداري والتركيب السكاني...» وإظهار إمكانية تعميم تطبيقها. وكذلك إيضاح القضايا التي تهم علم السياسة العام «تحليلات الأوضاع أو علاقات القوة وقضية المثقفين». وبالطبع علينا أن نتذكر دائماً أن اللجوء إلى نظرية النسب الثابتة ليس له إلا قيمة تخطيطية ومجازية. أي إنه لا يمكن تطبيقها بصورة ميكانيكية، لأن العنصر الكيفي في الجماعات البشرية «أو عنصر القدرة التكتيكية والفكرية للأفراد المكونين لها» هو العنصر الغالب. وهو عنصر لا يمكن قياسه رياضياً، ولهذا يمكننا أن نقول إن لكل جماعة بشرية مبدأ النسب الثابتة المثلى الخاص بها. وعلم المنظمات بصفة خاصة يمكنه الانتفاع بهذه النظرية، وهذا يتضح في حالة الجيش، غير أن لكل شكل من أشكال المجتمع نمط الجيش الخاص به، ولكل نمط من الجيوش مبدأ النسب الثابتة الخاص به التي تتغير أيضاً من سلاح إلى آخر، من فيلق إلى آخر، من قوات متخصصة إلى أخرى... وأي تغيير في جزء واحد يقتضي توازناً جديداً مع الكل. «ويمكننا أن نرى هذه النظرية في التطبيق سياسياً في الأحزاب والنقابات والمصانع، وأن نرى أيضاً كيف أن لكل جماعة اجتماعية قانونها الخاص

لـ

لكل جماعة اجتماعية قانونها الخاص بالنسب الثابتة التي تختلف تبعاً لمستوى ثقافتها واستقلالها الفكري وروح المبادرة والإحساس بالمسؤولية لديها وتبعاً لدرجة انضباط أكثر أعضائها تخلفاً وهامشية

قد يعتبر البعض، ونقصد أهل «اليسار» تحديداً، قضية تفتيت وتدمير المجتمع مجرد خلاصات مبالغ بها معتمدة لتبرير طرح نظري «ثوري» على الرغم من الكثير من المعطيات المباشرة حول التفتيت والتفكيك وضرب البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية الحديثة منها والمتكونة تاريخياً. وفي هذه المادة سوف نعود إلى غرامشي لنقاش هذه القضية من أحد جوانبها المباشرة ألا وهي المكون البشري.

د. محمد المعوش

بالمناهج الخطي أكثر من كونه جدلياً. واليوم، يكشف الواقع عن جوهره وضرورته الجدلية بالذات، بسبب حدة تناقضاته وتطورها. وهذا الجوهر هو نفسه الحركة التي حاول غرامشي بشكل خاص التقاطها في نصه وتنظيمه، ونقصد بشكل خاص انكشاف انعقاد البنية الفوقية على البنية التحتية على عكس الفصل الاعتباطي بينهما في أغلب التحليلات التي تقول عن نفسها ماركسية ومادية تاريخية. هذا هو سبب أن يكون غرامشي «نجم» المرحلة الساطع بامتياز. وهذا موضوع آخر لنا عودة إليه لاحقاً.

التفتيت والتدمير

عودة إلى قضية التفتيت والتدمير، تتمثل المسألة بضرب مجمل البنى السياسية والأهلية وأي شكل من الاجتماع والانتظام الذي يتجاوز الفرد المفرد. وهذا التفتيت مدعوم بترسانة منها الأيديولوجي والثقافي القيمي، ومنها الممارسي، وذلك إما موروث من تركة الليبرالية الفردانية الغارق في حدود الفرد المفرد، وإما مدفوع إلى أشكال تطرفية حادة لضرب الحقيقة والبهديات تلغي عقل الفرد نفسه عبر ضرب قاعدة تشكل هذا العقل، أي انتماءه إلى هذا العالم من خلال تموضعه في سردية واقعية لها مستقبل، وكيف تتكون هذه السردية في واقع يجري نفي مستقبله وبالتالي نفي دافعيته وتتهار بنيتها الموحدة؟ إذاً في جوهر التفتيت والتدمير ليس فقط تفتيت ما هو موجود، بل تحفيف مادة تشكل

موقف «اليسار المعادي للمؤامرة» يعتمد بعض «اليسار» اليوم موقفاً معادياً «للمبالغة» جرت العادة على تسميته بالموقف المعادي لـ«نظرية المؤامرة». ورفض المبالغة مقصود به معاداة كل تأويل للمخطط لدى النخبة المالية الأكثر رجعية عالمياً. وبرفضهم هذا يسخرون قسماً حاسماً من فهم المرحلة وضرورتها، وبالتالي يتموضعون بشكل إما ناقص، وغالباً خاطئ، يجعلهم يقعون بكل سهولة في خندق العدو نفسه صاحب المخطط الذين قاموا بنفيه. ولأن هذا «اليسار» يعود بشكل مدرسي جامد وانتقائي إلى الكلاسيكيات الثورية، من الضروري أن نستعين بهذه الكلاسيكيات التي يتأبط بها هذا الموقف «غير المبالغ». وهنا سنعود إلى غرامشي في نقاشه ديناميات حركة المجتمع.

غرامشي رأس حربة مواجهة المرحلة

تكمن أهمية غرامشي تحديداً في كونه كتب بلغة الحركة، ومن هنا الحياة في نصه، أو بالأحرى الانتقالات بين مستويات التحليل. وهذه الانتقالات هي محاولة النظرية أن تلتقط التعقيد والتداخل بين مستويات الواقع. ولهذا يُعتبر نص غرامشي صعباً حسب البعض، وهذا يعود لحالة العقل المتلقي لهذا النص، فهذا العقل غالباً ما يكون متعوداً على تحليل يغلب عليه المنهج الخطي، أو قل متأثراً